بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة

أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي (دراسة حالة: الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن)

The Impact of the Principles of Corporate Governance Application on the Quality of Financial Reporting

(Case Study: Jordanian Public Industrial Shareholding Companies)

إعداد الطالب: مهند ياسين البلخي

إشراف الدكتور

عبد الرحمن خالد الدلابيح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

أيار ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا الطالب **مهند ياسين هلال البلخي**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع : .....

التاريخ : / / ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار وإلتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: مهند ياسين البلخي **الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥٠٤٠١٤**

التخصص: **محاسبة** الكلية: **إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي - دراسة حالة : الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الإعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : ..... التاريخ : / / ٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "**أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي - دراسة حالة: الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن**"، وأجيزت بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٤

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١- الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح (نظم معلومات محاسبية)	(مشرفاً ورئيساً)	.....
٢- الدكتور محمد المشاقبة (نظم معلومات محاسبية)	(عضواً داخلياً)	.....
٣- الدكتور مهند نزال (تدقيق أنظمة معلومات)	(عضواً داخلياً)	.....
٤- الدكتور محمد المومني (نظرية محاسبة وتحليل)	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى من غرس في نفسي حب العلم وطلبه

إلى كلّ من شجعني على المتابعة والصبر والمثابرة

إلى أبي

إلى زهرة الحياة ونورها .. أمي

إلى أخواني وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد، فإنني أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وكرمه وتوفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع.

يدعوني واجب العرفان أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح** لتواضعه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولِما قدمه من معلومات قيمة وغنية، ولما بذله من جهود مضنية مكنتني وساعدتني على إنجاز هذه الرسالة، أدعو الله له بالحفظ والتوفيق والعطاء الدائم، إنه هو السميع العليم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة ممثلة في: **الدكتور محمد المومني، والدكتور مهند نزال، والدكتور محمد المشاقبة**، الذين تفضلوا بقبولهم مناقشة هذه الرسالة ليثروها بعلمهم وخبراتهم وتوجيهاتهم القيمة.

وأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى جامعة آل البيت وكلية إدارة المال والأعمال، ممثلة في عمادتها، وأعضاء الهيئة التدريسية فيها بشكل عام، وقسم المحاسبة بشكل خاص، أسأل الله تعالى أن يحفظهم ويعلي شأنهم ويوفقهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الوافي لكل من قدم لي نصيحةً، أو مساعدة، أو مشورة، وجميع الذين وقفوا معي ولم يتسنَّ لي ذكرهم ، فجزاهم الله عني ألف خير.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص.....ل
Abstract.....ن
الفصل الأول الإطار العام للدراسة.....١
١-١ المقدمة.....٢
١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها.....٢
١-٣ أهمية الدراسة.....٣
١-٤: أهداف الدراسة.....٤
١-٥: فرضيات الدراسة.....٥
١-٦ مخطط متغيرات الدراسة:.....٥
١-٧ تعريف مصطلحات الدراسة.....٧
١-٨ الدراسات السابقة.....٨
١-٨-١ الدراسات باللغة العربية.....٨
١-٨-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية.....١٤
١-٩: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....١٩
الفصل الثاني المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية.....٢٥
٢-١-١: تمهيد.....٢٦
٢-١-٢: مفهوم الحاكمية المؤسسية.....٢٦
٢-١-٣: أسباب ظهور وتطور الحاكمية المؤسسية.....٢٧
٢-١-٤: أهمية الحاكمية المؤسسية وآثار غيابها.....٢٩
٢-١-٥: أهداف الحاكمية المؤسسية.....٣٠
٢-١-٦: مقومات الحاكمية المؤسسية.....٣١
٢-١-٧: ركائز الحاكمية المؤسسية.....٣٢
٢-١-٨: محددات الحاكمية المؤسسية.....٣٢
٢-١-٩: خصائص ومزايا الحاكمية المؤسسية.....٣٣
٢-١-١٠: القيمة المضافة للحاكمية المؤسسية.....٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-١١: الأطراف المؤثرة في فاعلية تطبيق الحاكمية المؤسسية..... ٣٦
٢-١-١٢: مبادئ الحاكمية المؤسسية..... ٣٧
٢-١-١٣: مبادئ الحاكمية المؤسسية في القطاع الخاص ٣٨
٢-١-١٤: واقع الحاكمية المؤسسية في الأردن..... ٤٢
المبحث الثاني: جودة الإبلاغ المالي..... ٤٤
٢-٢-١: مفهوم الإبلاغ المالي..... ٤٥
٢-٢-٢: أشكال الإبلاغ المالي..... ٤٦
٢-٢-٣: خصائص الإبلاغ المالي الجيد ٥١
٢-٢-٤: العوامل المؤثرة في الإبلاغ المالي ٥٣
٢-٢-٥: أهمية الإبلاغ المالي ٥٥
٢-٢-٦: عوامل تحسين جودة الإبلاغ المالي ٥٦
٢-٢-٧: العلاقة المتوقعة بين مبادئ الحاكمية المؤسسية والإبلاغ المالي ٥٧
المبحث الثالث نبذة عن قطاع الصناعة في الأردن ٥٩
نبذة عن قطاع الصناعة في الأردن ٥٩
الصناعة التحويلية: ٥٩
الصناعة الاستخراجية:..... ٦٠
الكهرباء والمياه: ٦٠
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات ٦١
٣-١: تمهيد ٦٢
٣-٢: مجتمع الدراسة وعينتها..... ٦٢
٣-٣: مصادر جمع البيانات: ٦٣
٣-٤: أساليب جمع البيانات..... ٦٣
٣-٥: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات ٦٥
٣-٦: ثبات أداة الدراسة..... ٦٥
٣-٧: اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity): ٦٦
الفصل الرابع اختبار الفرضيات ٦٩
٤-١: مقدمة..... ٧٠
٤-٢: الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة ٧٠
٤-٣: وصف المتغيرات المستقلة ٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٤: نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد ٨٥
٤-٥: نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد ٨٦
٤-٦: اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد ٨٧
٤-٧: اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد ٨٨
٤-٨: اختبار الفرضية الرئيسية ٨٩
الفصل الخامس الإستنتاجات والتوصيات ٩٢
٥-١: الإستنتاجات ٩٣
٥-٢: التوصيات ٩٥
المراجع ٩٦
المراجع العربية ٩٦
المراجع الأجنبية ١٠٠
الملاحق ١٠٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصحفة
١	عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل	٦١
٢	أوزان الإجابة عن الأسئلة	٦٣
٣	معيار مقياس التحليل	٦٣
٤	معامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا	٦٥
٥	اختبار معامل تضخم التباين المسموح لمتغيرات الدراسة	٦٦
٦	التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية	٦٨
٧	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية	٧٠
٨	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية	٧١
٩	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ حماية حقوق المساهمين	٧٣
١٠	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	٧٥
١١	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ دور أصحاب المصالح	٧٧
١٢	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ الإفصاح والشفافية	٧٨
١٣	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	٨٠
١٤	**المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات جودة الإبلاغ المالي**	٨٢
١٥	المتغيرات الداخلة في معادلة الإنحدار	٨٣
١٦	نموذج الدراسة	٨٤
١٧	نتائج تحليل التباين	٨٥
١٨	أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع	٨٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	أداة الدراسة	٩٩
٢	الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن	١٠٤
٣	أسماء محكمي الاستبانة	١٠٦

قائمة الإختصارات

١	Financial Accointing Standards Board	FASB
٢	International and Finance Corporation	IFC
٣	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن

إعداد

مهند ياسين البلخي

إشراف

الدكتور عبد الرحمن خالد الدلابيح

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، وذلك من خلال أثر المتغير المستقل مقاسا بمبدأ (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية، حقوق المساهمين، المعاملة العادلة بين المساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) وأثرها على جودة الإبلاغ المالي.

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على استبانه تم تصميمها لمعالجة الجانب العملي، وقام بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة من المدراء الماليين ورؤساء أقسام الحسابات والمدققين الداخليين، وتم توزيع (١٥٠) استبانة، وتم استرجاع (١٤٣) استبانة كلهم كانوا خاضعين للتحليل وقد تم تحليل بيانات الاستبانة بأستخدام (spss) للعلوم الاجتماعية، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة اختبار الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج:

١- إن مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن يعتبر مرتفع.

٢- لا يؤثر مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣- يؤثر مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

٤- يؤثر مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

٥- لا يؤثر مبدأ دور أصحاب المصالح على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

٦- يؤثر مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

٧- يؤثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

وعلى ضوء النتائج أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

١- زيادة اهتمام الشركات بتفعيل مبدأ حقوق المساهمين، من خلال تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يساهم بتدعيم جودة الإبلاغ المالي.

٢- التركيز على الإهتمام بدور أصحاب المصالح والإفصاح عن المعلومات التي تساعدهم بإتخاذ القرارات المناسبة، وفتح قنوات اتصال فعالة مع مجلس الإدارة تساهم في منحهم صلاحيات أوسع فى ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يعزز الثقة بالمعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: حاكمية، جودة، إبلاغ مالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Impact of the Principles of Corporate Governance Application on the Quality of Financial Reporting

(Case Study: Jordanian Public Industrial Shareholding Companies)

Prepared by:

Mohannad Albalkhi

Supervised by:

Dr. Abdel Rahman Aldalabeh

Abstract

The study aims to clarify The Effect of Corporate Governance on The quality of financial reporting in The Jordanian Public Industrial Shareholding Companies. through the impact of the independent variable measured by the principle of ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework، the principle of The Rights of Shareholders, the principle of The Role of Stakeholders,the principle of Disclosure and Transparency, the principle of Responsibilities of the Board, and its impact on the dependent The quality of financial reporting.

The researcher depended in data collecting on a questionnaire which was developed to dealing with practical side. The questionnaire was distributed on the sample of the study who are financial managers, Head of Accounts, internal auditors who working in the Jordanian Public Industrial Shareholding Companies, all of them was subject to analysis. (١٥٠) Questionnaire were distributed, (١٤٣) Questionnaire the researcher analyzed by using (SPSS) for the Social Sciences. The study hypotheses were tested by multiple regression test. The study reached to these most important results:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١. The level of application the principles of governance in the industrial public shareholding companies in Jordan is high.

٢. The principle of ensuring the Basis for an Effective Corporate Governance Framework affects on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

٣. The principle of protection of shareholders' equity does not affect affects on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

٤. The principle of The Role of Stakeholders transparency affects on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

٥. The principle of the role of stakeholders does not affect on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

٦. The principle of disclosure and transparency affects on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

٧. The principle of the responsibilities of the Board affects on the quality of financial reporting in the industrial public shareholding companies in Jordan.

In light of the results, the researcher recommended a set of recommendations including:

١. The necessity of companies to activate the principle of The Rights of Shareholders, through the modernization of the legal and regulatory frameworks that provide the protection needed to investors, which contributes to strengthening the quality of financial reporting.

٢. Focus on the attention to the role of stakeholders and disclosure of information that will help them to take appropriate decisions, effective and open lines of communication with the Board of Directors contribute to give them more authority in the exercise of the supervisory role of management which enhances the confidence of financial information.

Key words: Corporate Governance, quality, financial reporting.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١-١: المقدمة

١-٢: مشكلة الدراسة

١-٣: أهمية الدراسة

٣-٤: أهداف الدراسة

١-٥: فرضيات الدارسة

١-٦: نموذج الدراسة

١-٧: التعريفات الإجرائية

١-٨: الدراسات السابقة

١-٩: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-١ المقدمة

حظي مفهوم الحاكمية المؤسسية بإهتمام بالغ على مستوى العالم في ظل التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي تلعب في الشركات دوراً كبيراً وهاماً، الأمر الذي يستوجب متابعة هذا الدور وتقويمه. وأصبح الإهتمام بالحاكمية كبيراً منذ عام ٢٠٠١ لا سيما بعد انهيار عدد من الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركة انرون وورلد كوم المحدودة، والتي كان أهم أسبابه عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي هذة التقارير، الأمر الذي عزته العديد من الدراسات إلى ضعف هيكل الحاكمية المؤسسية. حيث يمكن القول بأن التزام الشركات بتطبي مبادئ الحاكمية المؤسسية يساعدها على رفع كفاءة الإدارة وزيادة فعالية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه.(سويلم، ٢٠١٠)

ونظراً لأهمية القطاع الصناعي في الأردن، حيث يعتبر من أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الأردني إذ يساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر، هذا بالإضافة الى ارتباطه بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. (غرفة صناعة عمان، ٢٠١٣)

فإنّ اتباع هذه الشركات لمعايير الإبلاغ المالي وتحقيق جودة الإبلاغ المالي يساهم بتعزيز مصداقية عملها والحفاظ على الثقة فى أسواق المال، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التـي يتم الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بالإضافة إلى دورها فى عملية التنبـؤ، ودورها بدعم وترشيد قرارات مستخدمي المعلومات. فلا بد من النظر في جودة الإبلاغ المالي وقياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية عليها.

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

نظراً للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين،وكان من أبرزها انهيار شركة (Enron) وشركة (WorldCom)، وذلك نتيجة تصرفات غير أخلاقية وشيوع الفساد المالي والإداري والمحاسبي وأيضاً ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من الانهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢. كل هذه الأسباب دعت العديد من الشركات الاقتصادية والمنظمات الدولية إلى تبنى مفاهيم جديدة وكان مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) يعتبر الملجأ للشركات للحيلولة دون الوقوع بمثل هذه الأزمات. لذلك فإن الباحث يحاول التعرف على أثر تطبيق الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؟

٢- ما أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية حول مبادئ الحاكمية المؤسسية:

١. ما اثر تطبيق مبدأ **ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية** المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟
٢. ما أثر تطبيق مبدأ **حماية حقوق المساهمين والمستثمرين** على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟
٣. ما أثر تطبيق مبدأ **المعاملة العادلة والمتساوية بين المساهمين** على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟
٤. ما أثر تطبيق مبدأ **دور أصحاب المصالح** على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟
٥. ما أثر تطبيق مبدأ **الإفصاح والشفافية** على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟
٦. ما أثر تطبيق مبدأ **مسؤوليات مجلس الإدارة** على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ؟

١-٣ أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يأتي:

- أهمية الحاكمية المؤسسية وآثارها الإيجابية على الاقتصاد بشكل عام والحاجة لدراستها دراسة علمية متكاملة.
- أن تسهم الدراسة في إيجاد قاعدة علمية معلوماتية تمدُّ المراكز البحثية بمصادر علمية عن أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستفادة منها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في وضع البرامج واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتطبيق الحاكمية المؤسسية وجودة الإبلاغ المالي.

- تقديم التوصيات بناءا على نتائج الدراسة التي يتطلع الباحث للاستفادة منها من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة.

١-٤: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

١. التعرف على مفهوم الحاكمية المؤسسية ومبادئها، والوقوف على درجة استخدامها في المؤسسات الأردنية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
٢. قياس الفروقات الإحصائية لوجهات نظر أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة العامة الصناعية حول مستوى جودة الابلاغ المالي.
٣. قياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، وذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

أ- قياس أثر تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ؟

ب- قياس أثر تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ؟

ج- قياس أثر تطبيق مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ؟

د- قياس أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ؟

هـ- قياس أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ؟

و- قياس أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٥: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث في صياغة عدد من الفرضيات الإحصائية في صورتها العدمية (H٠)، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

H٠: لا يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H٠١: لا يوجد أثر لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

H٠٢: لا يوجد أثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

H٠٣: لا يوجد أثر لمبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

H٠٤: لا يوجد أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

H٠٥: لا يوجد أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

H٠٦: لا يوجد أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

١-٦ مخطط متغيرات الدراسة:

في ضوء متغيرات الدراسة وفرضياتها، تم بناء أنموذج الدراسة الافتراضي، بهدف قياس أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن. كما هو موضح في الشكل رقم (١-١) الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

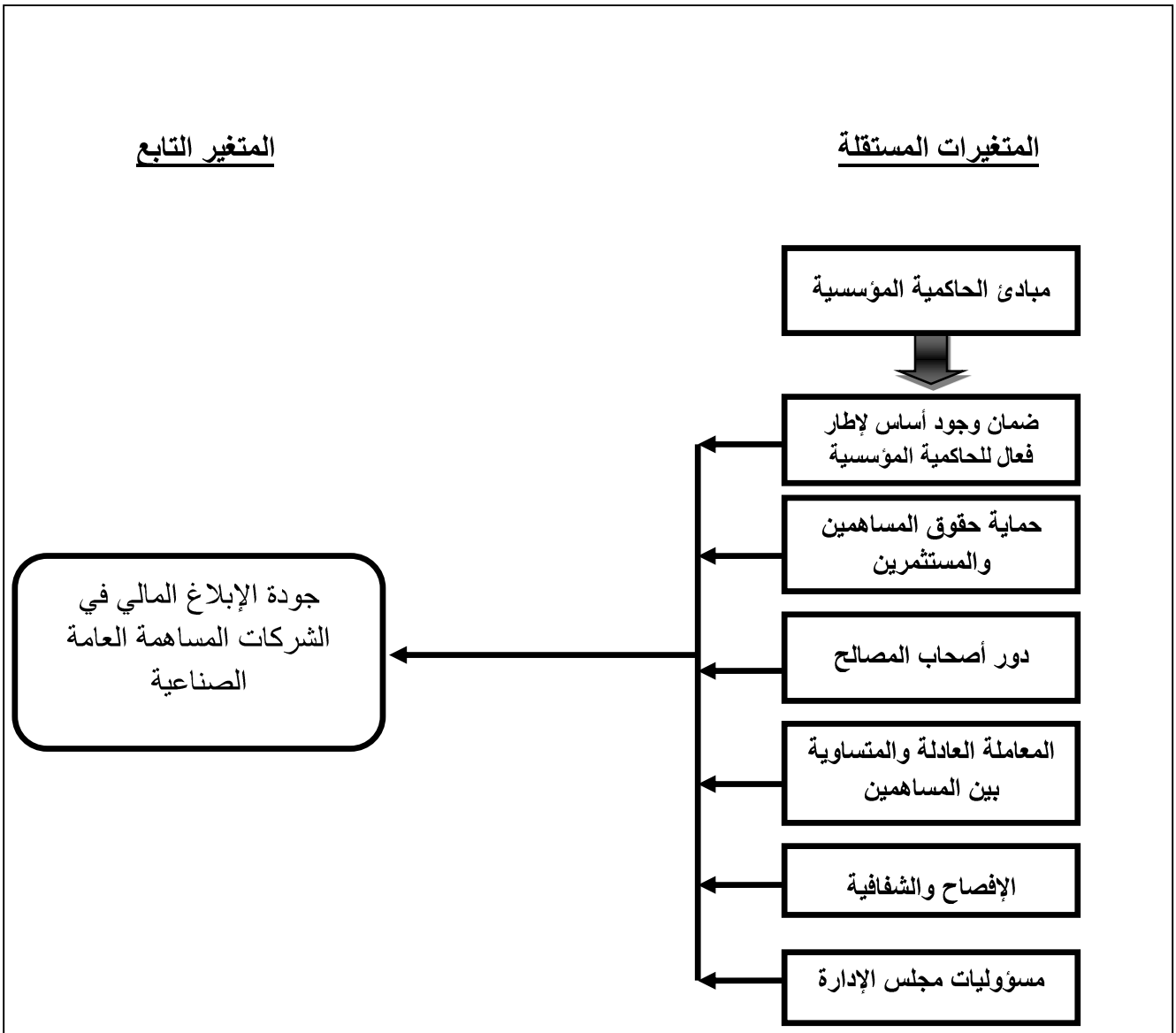

الشكل (١-١): مخطط متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٧ تعريف مصطلحات الدراسة

سيتم تعريف المصطلحات الإجرائية الواردة في الدراسة والمتمثلة بـ(الحاكميةالمؤسسية، جودة الابلاغ المالي) على النحو الآتي:

أ- الحاكمية المؤسسية:

هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعماله. (International and Finance Corporation،٢٠٠٩) .

أما (Macey،٢٠٠٨) عرفها بطريقة مختلفة نوعاً ما، فذكر الحاكمية بأنها: "الوفاء بالوعود"، وعرف الحاكمية السيئة بأنها عدم الوفاء بالوعود، ويقصد بالوعود هي الوعود التي قطعتها الإدارة على نفسها تجاه المستثمرين.

ب- جودة الابلاغ المالي :

هي انعكاس لمجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معتمداً في ذلك على المصداقية وعلاقتها بهذا الموضوع كاعتبار رئيس لها بالاضافة الى مجموعة أخرى من خصائص الجودة مثل الملائمة والدقة والحيادية والقابلية للمقارنة والتغذية العكسية والتوقيت المناسب. (Financial Accounting Standards Board،٢٠٠٦)

ج- مستخدمي المعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية،كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية، ثم الجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. (سالار، ٢٠٠٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١-٨ الدراسات السابقة

تناول هذا الجزء من الدراسة الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة باللغتين العربية الإنجليزية وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم:

١-٨-١ الدراسات باللغة العربية

تم حصر مجموعة من الدراسات الحديثة نسبياً باللغة العربية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

١. **دراسة الرفاعي، (٢٠١٤)، بعنوان: "مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان"**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع إستبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان وعددها (٥٥) شركة، وبلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل (٥٢) استبانة. وكانت الأساليب الإحصائية المستخدمة (كرونباخ ألفا، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، الارتباط الخطي VIF، اختبار التوزيع الطبيعي). وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تطبيق قوي لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بالإضافة لوجود انخفاض في توعية موظفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بأهمية الحاكمية المؤسسية ومبادئها، و وجود انخفاض فيما يتعلق بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، سواء كانت مالية أو غير مالية، ووجود انخفاض في الإفصاح عن نقاط القوة والضعف، سواء في النظام المالي للشركة أو إدارتها في الإفصاحات بالتقارير السنوية، و وجود انخفاض فيما يتعلق بعدم إشغال عضو مجلس الإدارة أية وظيفة تنفيذية، سواء كانت براتب أو مجانية. وأوصى الباحث الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، بزيادة إفصاحاتها تجاه المساهمين، سواء أكانت تلك البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مالية أم غير مالية، لزيادة وعيهم ومقدرتهم في اتخاذ القرارات. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٢. **دراسة المناصير، (٢٠١٣)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية".**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على أداء شركات الخدمات المساهمة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية عن طريق مقارنة إفصاح شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باعتماد استبيان الإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية كمؤشر لقياس تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية، وتم قياس أداء الشركات من خلال النسب المالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد ونسبة القيمة السوقية الى الدفترية، ونسبة القيمة السوقية الى العائد). وبلغ مجتمع الدراسة (١٥٣) شركة وبلغت عينة الدراسة (١٣٢) شركة. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق بين مجموعات قواعد حوكمة شركات الخدمات الأردنية، تلاها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين، ثم مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة بالمرتبة الثالثة، بينما جاءت مجموعة القواعد المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة بالمرتبة الأخيرة، وتوصلت الدراسة إلى العمل على تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد، وأوصى الباحث الشركات بالالتزام بقواعد الحاكمية المؤسسية المتعلقة بلجنة الترشيح والمكافآت لضمان تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركات والمجالس. وتم الإستفادة من هذه الدراسة في تصميم الإستبانة.

٣. **دراسة العبدلي (٢٠١٢) بعنوان: "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي".**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتكونت من (١١٤) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وتمت الاستعانة بالأساليب الاحصائية (الوسط الحسابي والنسبة المئوية والانحراف المعياري والانحدار المتعدد والبسيط). وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وضوء النتائج توصلت الدراسة على ضرورة التأكد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيرها الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد والالتزام بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة، إضافة إلى إيلاء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها وأهمية التقيد والالتزام بالقوانين والأنظمة والتشريعات القانونية النافذة التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم كونها تؤثر على جودة التدقيق الداخلي. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٤. دراسة الشحادات، (٢٠١٢)، بعنوان: " أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان"

هدفت الدراسة الى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ومستوى الأهمية التي يوليها هذا المستثمر لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة، ويتكون مجتمع الدراسة من (١١٦) شركة، موزعة على ثلاثة مجموعات: البنوك (وعددها ٢٣) ومكاتب الوساطة المالية (وعددها ٦٧)، وشركات التأمين (وعددها ٢٦)، وبلغت عينة الدراسة (٩٠) مفردة مقسمة إلى ثلاثة مجموعات (المجموعة الأولى: مديرو المحافظ الإستثمارية في شركات التأمين، والمجموعة الثانية: مديرو المحافظ الاستثمارية في البنوك، والمجموعة الثالثة: مديرو المحافظ الاستثمارية في شركات الوساطة المالية). واختبرت الدراسة الفرضيات بإستخدام One-sample t-test لبيان أهمية متغيرات الدراسة على قرارات المستثمر المؤسسي، و Independent-sample t-test لبيان الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين آراء مجموعات عينة الدراسة، بالاضافة إلى وصف متغيرات الدراسة. وكانت نتيجة الدراسة أن اقر المستثمرون المؤسسيون في الأردن بوجود أهمية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في تحديد قيمة المنشأة واستمراريتها، وأثر ذلك على القرار الاستثماري. وأن المستثمرون في الأردن مهتمون بمستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

افصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبمستوى التزام هذه الشركات بإيجاد آليات للمساواة بين المساهمين والمحافظة على حقوقهم وبمدى فاعلية رقابة مجالس الادارة. وأوصى الباحثان بإعداد دراسات لتطوير مؤشر للحاكمية المؤسسية في الأردن. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٥. دراسة أحمد، (٢٠١٢) بعنوان: "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجمع صيدال في الجزائر"

هدفت الدراسة الى التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض اعادة الثقة فيها.واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على المدراء وأصحاب القرار في مجمع صيدال حيث قام بتوزيع (٤٠) اسبانة تمت الاجابة على (٣٢) منها. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط. وكانت نتيجة الدراسة ان المجمع يحترم الى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات والتي توفر الى حد كبير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع المجمع. وأوصت الدراسة بالعمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري للمجمع والعمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختبار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة.

٦. دراسة الحميدي، (٢٠١١). بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية لذلك من خلال مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن المنظمة العالمية بالتنمية والتعاون الاقتصادي وهي (مبدأ توفر إطار فعال للحاكمية المؤسسية، مبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين، مبدأ حماية حقوق المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في الحاكمية المؤسسية وأثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المبادئ على جودة المعلومات المحاسبية)، واعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات من خلال عمل استبيان وزع (٨٣) على أفراد عينة الدراسة المتمثلين في المدققين الداخليين العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة سعي البنوك التجارية الأردنية إلى تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في الحاكمية، وتفعيل مبدأ الإفصاح والشفافية، وتعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين، وضرورة قيام مجلس الإدارة بأداء مهامه ومسؤولياته على نحو فعال في ظل الحاكمية المؤسسية. وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة ولمقارنة النتائج.

٧. **دراسة الجوهر، (٢٠١١) بعنوان: "العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة"**

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية و قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ولتحقيق هذا الهدف استخدم منهج التحليل الوصفي من خلال استخدام الاستبانة التي تكونت من محورين أساسيين الأول يرتبط بقياس الخصائص النوعية والمحور الثاني يقيس قواعد الحوكمة المرتبطة بمسؤوليات مجلس الإدارة. ويتكون مجتمع البحث من العاملين كمحاسبين في الشركات الصناعية ومدققين خارجيين لها، وبلغت عينة الدراسة (١٠٨). وباستخدام معامل الارتباط بيرسون تم تحديد طبيعة العلاقة بين المحورين، وكانت من نتائج الدراسة ان هناك علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة وان اكثر الخصائص ارتباطا هي الموثوقية وان اقل الخصائص ارتباطا هي خاصية الملائمة ثم الفهم وقدمت الباحثة مجموعة من التوصيات منها يمكن الاستفادة من مقاييس جودة المعلومة بشكل عام لتطوير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يعزز الترابط بين العلوم المختلفة وكذلك يمكن تطوير القواعد الخاصة بمسؤوليات الإدارة في ضوء متطلبات تلك الخصائص. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في تصميم الاستبانة للدراسة الحالية.

٨. **دراسة اسماعيل (٢٠١٠) بعنوان: "العلاقة بين التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي".**

هدفت الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإلى اختبار مدى هذه العلاقة. وقد تم قياس مستوى التطبيق الفعلي للحوكمة بالجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة التي تتمثل بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي(المدير العام)، ونسبة الأعضاء المستقلين غيرالتنفيذيين فيه، و المؤهل العلمي والخبرة العملية لأعضائه، وعدد مرات اجتماعه، والجوانب المتعلقة بلجنة التدقيق التي تتمثل في نسبة الأعضاء المستقلين غيرالتنفيذيين فيها، والمؤهل العلمي والخبرة العملية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعها، وجانب واحد متعلق بلجنة المكافآت والتعينيات والذي يتمثل في نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين فيها . ولقياس جودة التقارير المالية تم الاعتماد على مقياسين هما (الانحراف المعياري لعائد السهم السوقي، مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح). وكانت عينة الدراسة ٣٠ شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في القطاعين المصرفي والصناعي، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود هذه العلاقة. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقايرالمالية. وأوصى الباحث بضرورة قيام الجهات المشرفة على القطاع الصناعي، بدور رقابي يساهم في تطبيق مبادئ الحوكمة لهذه الشركات وذلك على غرار دور البنك المركزي في القطاع المصرفي. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٩. دراسة أبو حمام (٢٠٠٩) بعنوان: "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثر كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده ١٥٠ من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وكان من أهم توصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة. وتمت الإستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري وتصميم الإستبانة.

١-٨-٢ الدراسات باللغة الإنجليزية

تم حصر مجموعة من الدراسات الحديثة نسبياً باللغة الإنجليزية مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

١- دراسة Kaur (٢٠١٤) بعنوان **"Corporate Governance and Financial Performance: A Case of Indian Banking Industry"**

" حوكمة الشركات و الأداء المالي (دراسة على البنوك في الهند)"

هدفت هذه الدراسة الى البحث في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك في الهند فقضية حوكمة الشركات هي من أكثر القضايا التي تسبب القلق للقطاع المصرفي حيث أن هذه المؤسسات المالية هي آلات للنمو الاقتصادي في كل من البلدان النامية وكذلك الدول المتقدمة. واستخدمت الدراسة عينة من ثلاثة عشر بنك من البنوك المدرجة في مؤشر S & P Bankex وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للعامين ٢٠١٢-٢٠١٣. واستخدمت الإفصاحات الواردة في التقارير السنوية وعلى المواقع الإلكترونية للبنوك لتحديد مدى جودة الحوكمة في تلك البنوك وأثرها على الأداء المالي وحيث تم حساب درجة الحوكمة من خلال صياغة مؤشر شامل لمعايير مختلفة لحوكمة الشركات بالإعتماد على قوانين مجلس الأوراق المالية والبورصات الهندي والدراسات السابقة والمؤشرات التي وضعت من قبل الباحثين في وقت سابق. في حين تم استخدام العائد على الأصول كمقياس للأداء. وكانت نتيجة الدراسة بأن حوكمة الشركات تلعب دوراً كبيراً وهام في تحسين أداء البنوك في الهند. وأوصت الدراسة بضرورة الاختيار المناسب بشأن تنفيذ السياسات المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأيضا تلبية الشكاوى من مختلف المساهمين والمستثمرين. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة Abu Nassar (٢٠١٤) بعنوان **"The Effect of Corporate Governance on Operating Performance of Jordanian Manufacturing Companies: Evidence from Amman Stock Exchange"**

"أثر حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي للشركات الصناعية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء الشركات باستخدام العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل دوران الأصول، ومعدل دوران المخزون، بإعتبارها مقاييس للأداء. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتتكون عينة الدراسة من ٦٩ شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان. واستخدمت الدراسة طريقة الانحدار المتعدد لإختبار الفرضيات وكشفت نتائج الدراسة أن أداء الشركات يتأثر بشكل ملحوظ وإيجابي من قبل آليات حوكمة الشركات وأوصت الدراسة الى انتباه الجهات المعنية لعدم الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، والقيام بالمزيد من الدراسات عن تأثير آليات حوكمة الشركات الأخرى. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٣- دراسة Al-Maryani (٢٠١٤) بعنوان: **"Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms"**

"اختبار مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض حوكمة الشركات في الإقتصادات الناشئة : دراسة حالة العراق"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الإفصاح والشفافية في إطار مبادئ حوكمة الشركات والانعكاسات المحاسبية في إعداد التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة. حيث حاول الباحث اختبار هذا الموضوع في بيئة الشركات العراقية من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية المنشورة ومدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى بيان تأثير نوع نشاط الشركة وحجمها على مدى توافر المعلومات الأساسية للإفصاح والشفافية. وذلك باستخدام التقارير المالية لـ٣٤ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي في الفترة بين ٢٠٠٨-٢٠١١، حيث تم بناء مؤشر يتكون من ٢٠ فقرة لقياس مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لهذه الشركات. وتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع هذه الفقرات على ٣ أجزاء رئيسية، وهي: المعلومات عن الشركة، والمعلومات عن مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات المالية والمحاسبية. وأظهرت النتائج أن توافر المتطلبات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية كان ضعيفا، وأيضا كان هناك تأثير لنوع نشاط الشركة على مدى توافر متطلبات الإفصاح والشفافية. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٤- دراسة Rehman (٢٠١٣) بعنوان: "Impact of Corporate Governace on Overoll Firm Performance"

" أثر حوكمة الشركات على مجمل أداء الشركات"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعتبر مهمة جدا في أنماط حوكمة الشركات في قطاعات الشركات الكبرى وتأثيرها على أداء هذه الشركات. وتم قياس أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات الكبرى في بعض الأسواق المتقدمة في قطاع الشركات. وقام الباحث بعمل استبيان لقياس حوكمة الشركات في جوانب مختلفة مع اختبار قوي من صدق وثبات يعقبها اختبار تجريبي حتى تحقق دقة الاستبيان. وقد تم أخذ جميع المؤسسات المالية لقياس أثر الأنماط الحاكمية على أدائها. ولقد طبق أيضا تحليل العوامل لذلك لقياس أقصى الاختلافات التي شكلت من قبل استراتيجيات الإدارة العليا كمتغيرات مستقلة. وأظهرت نتائج هذه الدراسة إن أساليب الحوكمة الرئيسيه التي تمارس في الأسواق الناشئة يمكن تعميمها على باقي الاسواق. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٥- دراسة Klai (٢٠١١) بعنوان: "Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Frims"

"حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: حالة الشركات التونسية"

هدفت الدراسة الى اختبار تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، واشتملت العينة على ٢٢ شركة غير مالية مدرجة في سوق تونس للأوراق المالية وذلك للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ واستثنيت الشركات المالية لعدم موافقة خصائصها مع الشركات غير المالية، وتم قياس الحوكمة من خلال مجلس الادارة (تركيبة المجلس، حجمه، الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي)، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي، وتركيبة الملكية (تركيز الملكية وهوية المساهمين)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للشركات المدرجة أسهمها في البورصة التونسية، وتم قياس جودة التقارير المالية بإستخدام الإنحراف المعياري. واشارت النتائج الى ضعف في استقلالية أعضاء مجلس الادارة، ووجود تركيز عالي في الملكية. وأظهرت النتائج الى أن آليات حوكمة الشركات (الملكية الأجنبية، الملكية العائلية، ملكية أصحاب الحصص الكبيرة) تخفض من جودة التقارير المالية. وأبرزت النتائج أيضاً أن الشركات التونسية تتسم بالضعف بسبب عدم وجود استقلال لمجلس الادارة وارتفاع مستوى تركيز الملكية. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٦- دراسة Kent (٢٠٠٨) بعنوان: **"Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards"**

"حوكمة الشركات والإفصاح بشأن الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية"

هدفت الدراسة إلى بحث مدى الترابط بين مستوى الإفصاح وجودة حاكمية الشركات، إذ أجريت هذه الدراسة على ٩٦٥ شركة من الشركات المدرجة في سوق المال الأسترالي. واستخدم الباحثين أسلوب مطابقة معايير الإبلاغ في شركات عينة الدراسة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية في أستراليا. وأظهرت نتائج الدراسة أن حجم الإفصاح كان مرتبطاً بشكل ايجابي ببعض هيئات حاكمية الشركات العليا، مثل تكرار اللقاءات بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، واختيار المدقق، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ترابطية بين قواعد الحاكمية العليا والمستوى الرفيع للإفصاح عن الإبلاغ المالي. وأوصت الدراسة بعمل المزيد من الأبحاث حول تحول الشركات الى تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٧- دراسة Shawwa (٢٠٠٧) بعنوان: **"Corporate Governance and Firm's Performance in Jordan"،**

"الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات في الأردن"

تهدف الدراسة إلى بحث العلاقة بين مدى تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية، وقد تم التركيز على عنصري حجم مجلس الإدارة وتركز منصبي رئاسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في شخص واحد، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة وجديرة بالتحقق وهي أن الجمع بين منصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارة التنفيذية كان له ارتبط إيجابيا بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية، وبناءا على النتيجة السابقة فقد أوصت الدراسة بأن يتم تعديل بعض معايير مباديء الحوكمة المطبقة وفقا للاعتبارات والمعايير الثقافية والقانونية والمؤسسية التي قد تميز مجتمعا عن سواه. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٨- دراسة Joshua (٢٠٠٦) بعنوان : "A Proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance"

"اقتراح اصلاح حاكمية الشركات من خلال التأمين على خطر القوائم المالية"

هدفت هذه الدراسة اقتراح إصلاح حاكمية الشركات، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية، واعتمدت هذه الدراسة على استبانة لجمع المعلومات، وزعت (٨١) استمارة على المدققين الداخليين، بهدف استبعاد التعارض في المصالح الذي يعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحاسبات وعملائه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية وتوصلت هذه الدراسة الى ان لهذا الاقتراح آثارا ايجابية على أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشدا جيدا أو مرشدا أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد. وقد اكدت هذه الدراسة على أنه يعد التعارض في المصالح المتأصل بين المراجع والعميل مشكلة كبرى في ظل حاكمية الشركات، وأن مقترح إصلاح حاكمية الشركات (تأمين القوائم المالية ضد التضليل فيها)، يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خاطئة بسبب التضليل في قوائم المالية . إن قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين على قوائمها عن طريق إجراء عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التأمين (علاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناء على قوائم مالية مضلله على مبلغ التعويض. وتمت الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

٩- دراسة Dey (٢٠٠٥) بعنوان: "Corporate Governance and Financial Reporting Credibility"

"الحاكمية المؤسسية ومصداقية التقارير المالية"

هدفت الدراسة الى تحري جودة الحاكمية المؤسسية، وارتباطها بمدى ادراك المستثمرين لمصداقية التقارير المالية بشكل محدد. اختبرت الدراسة العلاقية بين جودة الحاكمية المؤسسية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصداقية الارقام المحاسبية مع الاخذ بعين الاعتبار تفاوت مستوى الكلفة التي تتحملها الشركة لتطبيق الحاكمية المؤسسية. حيث تم قياس مصداقية التقارير المالية من خلال تقلب العائد على السهم العادي في فترة الاعلان عن الارباح، والفترات اللاحقة للاعلان عن الارباح وقاست جودة حاكمية الشركات بمدى التزامها بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات، تم تفصيل هذه المبادئ الى ٢٣ اجراء تمثل المتغيرات المستقلة للدراسة. توصلت الدراسة الى ان اكثر المبادئ التي لها ارتباط بجودة الحاكمية المؤسسية ومصداقية التقارير المالية هي (استقلالية رئيس مجلس الادارة، استقلالية اعضاء مجلس الادارة، مسؤليات مجلس الادارة، فاعلية لجنة التدقيق، حقوق حملة الاسهم). كذلك توصلت الدراسة الى ان هناك ارتباطاً بين جودة الحاكمية المؤسسية ومصداقية التقارير المالية وبشكل ملحوظ ارتباط مصداقية التقارير المالية مع ارتفاع مستوى كلفة تطبيق الحاكمية المؤسسية التي تتحملها الشركات. وتم الاستفادة من هذه الدراسة في إثراء الجانب النظري.

١-٩: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تم الإستفادة من الدراسات السابقة في إثراء هذه الدراسة من خلال تطوير الإطار النظري للدراسة، وفي تطوير أداة الدراسة، وفي تصميم الاستبانة، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الحاكمية المؤسسية إلا أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها بما يأتي:

- تناولت مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأثرها على جودة الإبلاغ المالي، إذ لم يسبق أن يبحث هذا الموضوع محلياً (حسب علم الباحث).
- تناولت مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.
- أجريت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية كأحد دعائم الإقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية				
ت	الباحث	الدراسة	هدف الدراسة	اهم نتيجة
١	الرفاعي (٢٠١٤)	مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان	معرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان	يوجد تطبيق قوي لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان
٢	المناصير (٢٠١٣)	أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية	معرفة أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على أداء شركات الخدمات المساهمة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسس	إن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، تلاها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين
٣	العبدلي (١٠١٢)	أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي	قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية	يوجد تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	الشحادات (٢٠١٢)	أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان	قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان ومستوى الأهمية التي يوليها هذا المستثمر لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة	يوجد أهمية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في تحديد قيمة المنشأة واستمراريتها، ولها تأثير على القرار الاستثماري
٥	أحمد (٢٠١٢)	أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجمع صيدال في الجزائر	التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض اعادة الثقة فيها	ان المجمع يحترم الى حد كبير مبادئ حوكمة الشركات والتي توفر الى حد كبير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع المجمع
٦	الحميدي (٢٠١١)	أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان	بيان أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية	يوجد أثر للحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية
٧	الجوهر (٢٠١١)	العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة	قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية و قواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	هناك علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة وان اكثر الخصائص ارتباطا هي الموثوقية وان اقل الخصائص ارتباطا هي خاصية الملائمة ثم الفهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨	اسماعيل (٢٠١٠)	العلاقة بين التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي	التعريف بمبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما، وإلى اختبار مدى هذه العلاقة	يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية.
٩	أبو حمام (٢٠٠٩)	اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	التعرف على مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثر كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما	أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات باللغة الإنجليزية				
ت	الباحث	الدراسة	هدف الدراسة	اهم نتيجة
١	Kaur (٢٠١٤)	حوكمة الشركات و الأداء المالي (دراسة على البنوك في الهند)	البحث في العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك في الهند	أن حوكمة الشركات تلعب دورا كبيرا وهام في تحسين أداء البنوك في الهند
٢	Abu Nassar (٢٠١٤)	أثر حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي للشركات الصناعية الأردنية	التعرف على العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء الشركات	أن أداء الشركات يتأثر بشكل ملحوظ وإيجابي من قبل آليات حوكمة الشركات
٣	Al-Maryani (٢٠١٤)	اختبار مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض حوكمة الشركات في الإقتصادات الناشئة : دراسة حالة العراق	اختبار الإفصاح والشفافية في إطار مبادئ حوكمة الشركات والانعكاسات المحاسبية في إعداد التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة	أن توافر المتطلبات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية كان ضعيفا، وأيضا كان هناك تأثير لنوع نشاط الشركة على مدى توافر متطلبات الإفصاح والشفافية
٤	Rehman (٢٠١٣)	أثر حوكمة الشركات على مجمل أداء الشركات	تحديد العوامل التي تعتبر مهمة جدا في أنماط حوكمة الشركات في قطاعات الشركات الكبرى وتأثيرها على أداء هذه الشركات	إن أساليب الحوكمة الرئيسيه التي تمارس في الأسواق الناشئة يمكن تعميمها على باقي الاسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥	Klai (٢٠١١)	حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: حالة الشركات التونسية	اختبار تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية	ان آليات حوكمة الشركات (الملكية الأجنبية، الملكية العائلية، ملكية أصحاب الحصص الكبيرة) تخفض من جودة التقارير المالية
٦	Kent (٢٠٠٨)	حوكمة الشركات والإفصاح بشأن الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية	بحث مدى الترابط بين مستوى الإفصاح وجودة حاكمية الشركات	يوجد علاقة ترابطية بين قواعد الحاكمية العليا والمستوى الرفيع للإفصاح عن الإبلاغ المالي
٧	Shawwa (٢٠٠٧)	الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات في الأردن	بحث العلاقة بين مدى تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية	وهي أن الجمع بين منصبي رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية كان له ارتبط إيجابيا بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية
٨	Joshua (٢٠٠٦)	اقتراح اصلاح حاكمية الشركات من خلال التأمين على خطر القوائم المالية	هدفت الدراسة اقتراح إصلاح حاكمية الشركات، من خلال التأمين على خطر القوائم المالية	ان لهذا الاقتراح آثارا ايجابية على أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشدا جيدا أو مرشدا أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد
٩	Dey (٢٠٠٥)	الحاكمية المؤسسية ومصداقية التقارير المالية	تحري جودة الحاكمية المؤسسية، وارتباطها بمدى ادراك المستثمرين لمصداقية التقارير المالية بشكل محدد	ان اكثر المبادئ التي لها ارتباط بجودة الحاكمية المؤسسية ومصداقية التقارير المالية هي (استقلالية رئيس مجلس الادارة، استقلالية اعضاء مجلس الادارة، مسؤليات مجلس الادارة، فاعلية لجنة التدقيق، حقوق حملة الاسهم)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

٢-١-١ تمهيد

٢-١-٢ مفهوم الحاكمية المؤسسية

٢-١-٣ أسباب ظهور وتطور الحاكمية المؤسسية

٢-١-٤ أهمية الحاكمية المؤسسية وآثار غيابها

٢-١-٥ أهداف الحاكمية المؤسسية

٢-١-٦ مقومات الحاكمية المؤسسية

٢-١-٧ ركائز الحاكمية المؤسسية

٢-١-٨ محددات الحاكمية المؤسسية

٢-١-٩ خصائص الحاكمية المؤسسية

٢-١-١٠ القيمة المضافة للحاكمية المؤسسية

٢-١-١١ الأطراف المؤثرة في فاعلية تطبيق الحاكمية المؤسسية

٢-١-١٢ مبادئ الحاكمية المؤسسية

٢-١-١٣ مبادئ الحاكمية المؤسسية في القطاع الخاص

٢-١-١٤ واقع الحاكمية المؤسسية لدى التشريع الحكومي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

٢-١-١: تمهيد

نظراً للانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكان من أبرزها انهيار شركة (Enron) وشركة (WorldCom)، وذلك نتيجة تصرفات غير أخلاقية وشيوع الفساد المالي والإداري والمحاسبي وأيضاً ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من الانهيارات مالية ومحاسبية خلال عام ٢٠٠٢. كل هذه الأسباب دعت العديد من الشركات الاقتصادية والمنظمات الدولية إلى تبنى مفاهيم جديدة وكان مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) يعتبر الملجأ للشركات للحيلولة دون الوقوع بمثل هذه الأزمات.

٢-١-٢: مفهوم الحاكمية المؤسسية

اختلفت وتعددت التعريفات لمصطلح الحاكمية المؤسسية بإختلاف وتعدد الباحثين وتعدد توجهاتهم، إلا ان ابرز من اهتم بالحاكمية المؤسسية هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) حيث عرفتها بأنها " النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة، حيث يقوم بوصف وتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، مثل مجلس الادارة والمساهمين ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها" (OECD،٢٠٠٤).

أما مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) فقد عرفت الحاكمية بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" .

وعرّفت بأنها "مجموعة العلاقات التي تنظم اطار العمل بين مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين والمساهمين وجميع الأطراف الأخرى أصحاب المصلحة." (الربيعي، وراضي، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفت بأنها مجموعة من القواعد والمعايير الهادفة الى ضبط تصرفات ادارة الشركة لإبقائها على المسار الصحيح، بما يضمن المعاملة المتساوية للمساهمين وايجاد توازن بين مصالح جميع الجهات المترتبطة بالشركة، والمحافظة على الشركة كمنشأة عاملة وبشكل يدعم السوق المالي المدرجة فيه. (الخرابشة، ٢٠١٣)

وعرفت بأنها عبارة عن القواعد والإجراءات والنظم (الادارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتنظم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط مما يساهم بتحسين الأداء والحد من الممارسات الخاطئة وتحقيق أهداف الشركة. (طالب، والمشهداني، ٢٠١١).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الحاكمية المؤسسية بأنها: مجموعة الأساليب والإجراءات التي تنظم العلاقة بين ادارة الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال تنظيم أعمال الشركة وتدعيم الرقابة عليها لتحقيق الجودة والتميز في الأداء بحيث تضمن أفضل منفعة لكافة الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة.

٢-١-٣: أسباب ظهور وتطور الحاكمية المؤسسية

تعتبر نشأة مفهوم الحاكمية المؤسسية عبارة عن رد فعل على الهوة المتزايدة التي تفصل المساهمين في الشركة عن إدارتها وما تبع ذلك من إساءة في استخدام القوة والسلطة من قبل الإدارة للمصالح الشخصية، وكان أول من أشار إلى ذلك Adolph Berle and Gardinr Means في كتابهما (الشركة الحديثة والملكية الخاصة The Modern Corporation and Private Property) الصادر سنة ١٩٣٢، فكانت بذلك تشخيصاً أولياً لآليات عمل الشركة السليمة والتي تضمن أداءها لوظيفتها وعدم الانحراف عن ذلك، فكان ذلك التاريخ ظهوراً نظرياً لمفهوم حوكمة الشركات. (جهلول، ٢٠١١)

بعد ذلك بدأت تظهر الحاكمية المؤسسية بوضوح نتيجة لعدة أسباب أهمها: المشكلات التي تثيرها نظرية الوكالة، وظهور سلبيات هياكل الملكية، وانهيار بعض الشركات العملاقة والأسواق المالية: (الخرابشة، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **المشكلات التي تثيرها نظرية الوكالة:** تقوم نظرية الوكالة على فرضية رئيسية وهي اختلاف أهداف كل من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز والمزايا مع بذل جهد أقل. لذلك تنتج مشكلة الوكالة من خلال تعرض الأصيل لخسارة نتيجة لسلوكيات الوكيل وعدم بذل الجهد والاهتمام الكافي لتعظيم عائد الأصيل، والسبب في ذلك يعود الى عدم قدرة الأصيل على متابعة أداء وقرارات وتصرفات الوكيل بصورة مباشرة نتيجة معايشة الأخير لظروف العمل ومشاكله والإلمام بالمسائل الفنية المتعلقة بإدارة الشركة، بالإضافة لكون الوكيل هو من يقدم المعلومات وعدم قدرة الأصيل على تفسير وفهم تلك المعلومات.

٢- **ظهور سلبيات هياكل الملكية:** تبرز أهمية هياكل الملكية لما لها من تأثير مباشر على التحكم والسيطرة على إدارة الشركة، بالإضافة للرقابة على مجلس الإدارة تبعاً لهذه الملكية، ويوجد نوعان لهياكل الملكية وهما:

أ- الملكية المتناثرة: وهي عدم وجود مستثمر مسيطر على الإدارة في الشركة، حيث يوجد عدد من المساهمين الذين يملكون عدد أسهم قليلة لا تمكنهم من السيطرة في الشركة، نتيجة لذلك تظهم مشكلة عدم وجود رقابة كافية، ونرى أن هؤلاء المساهمين يكون هدفهم الرئيسي هو تعظيم الأرباح على المدى القصير، مما يسبب خلافات لهم مع مجلس الإدارة، الأمر الذي قد يسبب في عدم استقرار الشركة واحتمال حدوث أزمات مالية.

ب- الملكية المركزة: وهي تركز الإدارة والملكية في أيدي عدد قليل من المساهمين، حيث يسيطرون ويتحكمون بالشركة من خلال استخدامهم لحقوق التصويت بالتأثير على مجلس الإدارة والحصول على المنافع الشخصية على حساب الشركة وباقي المساهمين كتقرير امتيازات ومكافآت باهظة.

٣- **انهيار بعض الشركات العملاقة والأسواق المالية:** بعد حدوث الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وما تلاها من أزمات في روسيا وأمريكا اللاتينية، ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ واكتشاف تلاعب هذه الشركات في قوائمها المالية. وما نتج عن تلك الأزمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- والانهيارات من خسائر مالية للمساهمين نتيجة الفساد المالي والإداري والفجوة بين مرتبات ومكافآت المدراء التنفيذيين وبين أداء الشركة، الأمر الذي أدى إلى مطالبة المستثمرين بالدلائل على أن الشركات تتم إدارتها بشكل سليم ووفقاً للمبادئ السليمة. مما دفع للاهتمام بالحاكمية المؤسسية نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات.

مما سبق يرى الباحث أنّ أهم أسباب ظهور وتطور الحاكمية المؤسسية هو عالمية الأزمات المالية من خلال تداخل الأسواق وارتباطها ببعض بشكل وثيق، بالإضافة لتركيز الملكية في الشركات بيد عدد قليل من المساهمين الذين يسيطرون على الشركة ويؤثروا عليها لمصالحهم الشخصية.

٢-١-٤: أهمية الحاكمية المؤسسية وآثار غيابها

مع إنفجار الأزمة المالية الآسيوية وظهور أزمة الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تحكم العلاقة بين منشآت الأعمال والحكومة، وما تلا ذلك من اكتشاف عمليات تلاعب للشركات في قوائمها المالية ابتداء بفضيحة شركة إنرون Enron، برزت أهمية الحاكمية المؤسسية بوضوح حتى في الدول التي يمكن اعتبارها أسواق مالية قريبة من الكمال. (سويلم، ٢٠١٠) وتظهر أهمية الحاكمية المؤسسية فيما يلي:(جهلول، ٢٠١١)

١- ضمان عدم تعرض أموال المستثمرين في الشركات للإحتيال وسوء الادارة من خلال الهيكلية القانونية التي تدار بها الشركات.

٢- الاعتماد على أسلوب الافصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين في جميع مراحل العمل الاستثماري لإحاطتهم علماً بأسلوب ادارة ورقابة استثمار اموالهم، الأمر الذي يمنع بفاعلية حدوث الأزمات أو الإنهيارات المالية، ويعطي المستثمرين صلاحية الرقابة على أموالهم وإمكانية تحويلها الى الوجهة الملائمة.

٣- تساهم حاكمية الشركات في خلق بيئة أعمال مستقرة، من خلال تعاملها وبمستوى واحد مع القوانين الاقتصادية المختلفة والمتعلقة بالحفاظ على الملكية وتنفيذ العقود والرقابة عليها وتطبيق الاجراءات الخاصة بإشهار الافلاس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث بالإضافة لما سبق أنّ أهمية الحاكمية المؤسسية تكمن في إلزامية تطبيق مبادئ الحاكمية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي. الأمر الذي يؤدي لتحقيق رقابة فاعلة في مواجهة أي مظاهر للفساد، من خلال وجوب اتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح، بالإضافة لتحديد الحقوق والواجبات لكل الأطراف ذات العلاقة.

مثال عن أثر غياب الحاكمية المؤسسية وعدم الإلتزام بمبادئها:

يعتبر إفلاس وإنهيار شركة إنرون من أهم النماذج للإخلال بمبادئ الحاكمية التي أظهرت أن مستوى تطبيق الحاكمية لديها منخفض جداً، حيث كان مجلس الادارة يتألف من عدد من الأشخاص الذين أظهروا سوء أخلاقهم والذين يرغبون بالقيام بأعمال احتيالية لتحقيق مكاسب شخصية من خلال التلاعب في التقارير المالية وإهدار حقوق صغار المستثمرين، بالإضافة لكون لجان التدقيق الداخلية والخارجية لا يؤديان مهامهم بالشكل الصحيح والمفروض، نتيجة لذلك أصبح المدير المالي والمدير التنفيذي يعمدان لإصدار التقارير والحسابات المزورة. كانت هذه الأسباب الرئيسية لفشل الشركة وانهيارها نتيجة لعدم تطبيق مبادئ الحاكمية والالتزام بها لضمان استمرارية الشركة. (Solomon، ٢٠٠٤)

٢-١-٥: أهداف الحاكمية المؤسسية

يسهم تطبيق مبادئ الحاكمية في تحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف بما يأتي: (سلام،٢٠١٤)

١- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة الفعالة على أدائها.
٢- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
٣- مراجعة وتعديل قوانين الشركات لتصبح الرقابة على أداء الشركة من مسؤولية مجلس الإدارة والمساهمين.
٤- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها من قبل المستثمرين.
٥- جذب المستثمرين المحليين والأجانب للحصول على التمويل اللازم لنشاطات الشركة.
٦- مشاركة جميع الأطراف أصحاب المصلحة بالرقابة على أداء الشركات.
٧- تجنيب أسواق المال للأزمات والإنهيارات المالية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- حماية حقوق المساهمين بكافة فئاتهم وتعظيم عوائدهم.

ويرى الباحث أنّ تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى تعميق ثقافة الإلتزام بالمبادئ والمعايير، ووجود رقابة ذاتية ضمن اطار أخلاقي للعمل لما هو في مصلحة الشركة والمجتمع.

٢-١-٦: مقومات الحاكمية المؤسسية

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق الحاكمية في الوحدة الاقتصادية: (درويش، ٢٠٠٧)

١- الإطار القانوني: وهو المسؤول عن تحديد الحقوق والواجبات لكافة الأطراف الاساسية المعنية بالشركة، و يحدد الإطار القانوني للحاكمية الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحاكمية، ولا يجب أن يترك نظام الحاكمية بكامله للشركات وإعتباره شأناً داخلياً لها، لأنه لن يختلف حينئذ عن نظام الرقابة الداخلية ولن يحقق أهداف الحاكمية.

٢- الإطار المؤسسي: وهو الإطار الذي يضمن تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركات سواء كانت مؤسسات حكومية مثل (الهيئة العامة لسوق المال، والبنوك المركزية والهيئات الرقابية)، أو هيئات غير حكومية سواء كانت غير هادفة للربح مثل (جمعية حماية المستهلك) أو هادفة للربح مثل (شركات الوساطة ومكاتب المراجعة)، ولا يقل دور المؤسسات العلمية كالجامعات أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحاكمية ونشر ثقافتها، وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من أجل صالح الشركات والإقتصاد القومي عامة.

٣- الإطار التنظيمي: يتضمن عنصرين هما: النظام الأساسي للشركة والهيكل التنظيمي لها موضحاً عليه أسماء وإختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذلك أسماء وإختصاصات المديرين التنفيذيين.

٤- روح الإنضباط والجد والإجتهاد والحرص على المصلحة العامة للشركة، وتشجيع جميع العاملين فيها على المساهمة الفعالة بكامل الإمكانات في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها وقدراتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحاكمية في الشركة، والعمل على تفعيلها بقدر الإمكان من منطلق أن الشركة هي سفينة جميع الأطراف إلى بر الأمان، ومن مصلحة الجميع الحرص على سلامتها والعمل على تحسين قدراتها التنافسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٧: ركائز الحاكمية المؤسسية

يمكن للحاكمية المؤسسية القيام بدورها وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها بتوافر عدد من الركائز التي تساعد وتعزز هذا النظام في الشركات، وقد حدد الباحثون ثلاثة ركائز رئيسية وهي: (طالب والمشهداني، ٢٠١١)

١- **السلوك الأخلاقي:** تعبر هذه الركيزة عن البنية الأخلاقية للعاملين في المؤسسة حيث توضع مجموعة من القيم والقواعد لضمان الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني والمحافظة على تحقيق مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمنشأة دون تحيز وبشفافية مطلقة.

٢- **الرقابة والمساءلة:** تعد من أهم الركائز حيث يوجد نظام رقابي داخلي يعمل بموجب القوانين واللوائح الداخلية ويتم الاشراف عليه وتقييمه بشكل دوري، إضافة الى الرقابة الخارجية، وهناك أطراف أخرى تساهم بشكل مباشر في عملية الرقابة،كهيئة سوق المال والبنك المركزي والبورصة والغرف التجارية والصناعية. بالإضافة الى امكانية تمكين أصحاب المصالح من الأفراد والجهات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين والمسؤولين.

٣- **إدارة المخاطر:** تعد من أهم ركائز الحاكمية لأن تقليل المخاطر هو أحد الأهداف المهمة للحاكمية من خلال التعرف على المخاطر المحتملة وقياسها وتقدير الخسائر المحتملة، وادارتها بغرض منع الخسائرأو تقليلها والعمل على ايجاد الحلول والاجراءات المناسبة. إضافة للدور الذي تلعبه ادارة المخاطر في الحفاظ على الموجودات بغية حماية أصحاب المصالح و توفير الثقة في المنشأة بتعزيز قدرتها الدائمة على توليد الأرباح على الرغم من حدوث بعض الخسائر العارضة.

٢-١-٨: محددات الحاكمية المؤسسية

يتوقف التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية على مجموعتين من المحددات: (سلام، ٢٠١٤)

أولا: المحددات الخارجية: تشمل المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة مثل قوانين الاستثمار وقوانين الشركات وسوق المال و تنظيم المنافسة والقوانين التي تمنع الممارسات الاحتكارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كفاءة القطاع المالي - البنوك وأسواق المال - في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسواق السلع والانتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في الرقابة على الشركات مع تفعيل المساءلة والمحاسبة في حال تقصير الهيئات أو الأشخاص في عمليات الرقابة.
- تفعيل دور المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق المالية بكفاءة مثل الجمعيات المهنية وشركات المراجعة والمحاسبة.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد العام والعائد الخاص.

ثانياً: المحددات الداخلية:

تشمل القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية والتطبيق العملي لها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ويرى الباحث وجود محددات أخرى مرتبطة بالنظام الإقتصادي والاجتماعي، ومستوى الوعي عند أفراد المجتمع. وذلك لما لها من تأثير على تطبيق الحاكمية المؤسسية بشكل جيد.

٢-١-٩: خصائص ومزايا الحاكمية المؤسسية

تعتبر الخصائص التالية من السمات التي يجب أن تتوفر في الحاكمية والتي تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي: (British and Irish Ombudsman Association، ٢٠٠٩)

١- الاستقلال: عدم وجود تأثيرات خارجية وتدخلات بصنع القرار على أي طرف في الشركة لضمان تنفيذ المخطط وتحقيق أهداف الشركة.

٢- الانفتاح والشفافية: تقديم تفسيرات واضحة لقوانين الشركة مع نشرها وتعريف أصحاب المصالح فيها والتزام الادارة بالقوانين والسياسات في عمليات اتخاذ القرار. وتسهيل الحصول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- على المعلومات والقرارات بما يتفق مع النظام الداخلي للشركة، حيث يساهم ذلك بزيادة الثقة بالإدارة والشركة.

٤- المساءلة: وجود رقابة وتقييم لكافة أعمال المنشأة ووضع العاملين في جميع المستويات تحت المساءلة عن قراراتهم وكيفية إدارة الموارد واستغلالها، بحيث يكونوا مسؤولين أمام أصحاب المصلحة.

٥- النزاهة: يجب أن تكون التعاملات واضحة وصريحة ومبنية على الصدق والموضوعية والابتعاد عن الأنانية، وضمان مستويات عالية من الاستقامة والأمانة في تنفيذ الخطط الموضوعة بالإضافة لالتزام جميع الأطراف في الشركة بأخلاقيات السلوك العام.

٦- وضوح الهدف: ضمان معرفة أصحاب المصلحة بأسباب وضع خطط العمل وكيفية تطبيقها والأهداف المرتقبة وما مدى الاستفادة والعوائد المتوقعة.

٧- الفعالية: التأكد من أن الخطط الموضوعة توفر النتائج المرجوة بكفاءة وتحقق أفضل عائد للمساهمين من خلال التخطيط الجيد ومتابعة العمليات وتفعيل دور الرقابة، ووجود ضوابط فعالة لإدارة المخاطر وتنفيذ توصيات وتعليمات الإدارة.

وهناك بعض المزايا لتطبيق الحاكمية منها: (خضر،٢٠١٢)

١- تعظيم القيمة السوقية للشركة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد وتدعيم تنافسيتها في أسواق المال.

٢- تسهيل الحصول على التمويل (أسهم، سندات، ائتمان) وبتكلفة أقل وجذب المستثمرين والشراكات الأجنبية من خلال تقديم قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عوائد لإستثماراتهم.

٣- تحسين درجة الثقة في الشركة وزيادة ولاء عملائها وتخفيض المخاطر التجارية.

٤- تضييق الخناق على الفساد المالي والإداري ومحاربته.

ويرى الباحث بالإضافة لما سبق أن هناك ميزات أخرى لتطبيق مبادئ الحاكمية مثل حماية أسواق المال من الوقوع في أزمات أو إنهيارات مالية بالإضافة لتحقيق الإستقرار والنمو في الأسواق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-١٠: القيمة المضافة للحاكمية المؤسسية

ظهرت العديد من التساؤلات عن مدى وجود قيمة مضافة نتيجة لتطبيق الحاكمية المؤسسية، وبدأت الإجابات تظهر وفقاً لما يلي: (خضر، ٢٠١٢)

أولاً: التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية وأثره في سعر السهم في أسواق المال:

أثبتت الدراسات أنّ الشركات التي طبقت الحاكمية بصورة فعالة، قد أظهرت تحسناً في تقييم الأسهم من خلال ارتفاع مؤشرات أسهمها، بالإضافة لارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية وتعظيم القيمة السوقية للشركة.

ثانياً: التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية وأثره في قرارات المستثمرين بالشراء والاستثمار بالشركات والأسهم:

أثبتت الدراسات أن قرار المستثمر بالاستثمار بشركة معينة مرتبط بجودة مجلس إدارتها أكثر من البيانات المالية، حيث من الممكن أن يدفع علاوة على سعر السهم للشركة التي لديها مجلس ادارة جيد. بالإضافة لتفعيل دور المساهمين في الرقابة على إدارة الشركة ومنعها من التلاعب، نتيجة لذلك يجد المستثمر أن استثماره في الشركة التي تطبق الحاكمية يحقق له منفعة الحصول على العائد المرتفع وحماية استثماراته من التعرض للخسارة بسبب إهمال الإدارة.

ثالثاً: التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية يمكن اعتباره أصل من أصول الشركة ويشجع المستثمرين على الاستثمار بها:

من خلال مسح آراء قام به ماكينزي ٢٠٠٢ Investor Opinion Survey Mckinsey لآراء المستثمرين، أظهر أن المؤسسات الاستثمارية قالت أنها ستدفع علاوات عالية للشركات التي تطبق الحاكمية بشكل جيد وقد تتراوح هذه العلاوات بين ١٢-٣٩ % وذلك حسب الدولة.

رابعاً: التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية وأثره في التصنيف الائتماني وتقييم مخاطر الاستثمار في الشركات وشراء الأسهم:

من خلال تقرير كريدي ليونيه Credit Lyonnais ٢٠٠١\٢٠٠٢ تبين أن الشركات والأسواق التي طبقت الحاكمية قد شهدت تحسناً في تقييم الأسهم وأظهرت الدراسات أن الحاكمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترتبط بشكل مباشر بالأداء المالي وتقييم الأسهم حيث أن الشركات التي لم تلتزم بمبادئ الحاكمية هي التي انهارت بشكل خطير.

خامساً: التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية وأثره في عمل صناديق الاستثمار وتقييم مخاطر الاستثمار:

في دراسة قام بها ايشي ومتريك جومبرز Ishi & Metrick Gompers عام ٢٠٠١ أظهرت أن أداء محفظة الأوراق المالية في الشركات التي تطبق الحاكمية يزيد بنسبة أكثر من ٨،٥% سنوياً لمدة عشر سنوات، مقارنة بالشركات ذات الحاكمية المنخفضة وذلك تبعاً لظروف المنشأة.

سادساً: الحاكمية المؤسسية والاكتتاب والطرح العام:

إن الحاكمية المؤسسية تحتوي على اجراءات تأهيل الشركات للاكتتاب والطرح العام بنسبة تفوق ٨٠%، وتحقق الشركات عائدا ماليا نتيجة تطبيق مبادئ الحاكمية فيها، بالإضافة لتوفير الوقت وزيادة قدرة الشركة على المنافسة بالأسواق حيث تحقق النقاط التالية:

- توافق الشركة مع قوانين الشركات وسوق المال وقواعد القيد بالبورصات، مما يوفر الوقت والمال اللازمين لإعداد عملية الطرح.
- تستفيد الشركة من تأثير الإفصاح والشفافية في تقييم سعر السهم، وثقة المستثمرين للإقبال على الطرح.

٢-١-١١: الأطراف المؤثرة في فاعلية تطبيق الحاكمية المؤسسية

تعتبر الحاكمية مسؤولية العديد من الأطراف المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها، والتي تعمل من أجل توسيع دور الحاكمية وتلبية احتياجاتها ومن أهم هذه الأطراف: (الخضيري، ٢٠٠٥)

١- النظام العام: يشمل الضوابط والأحكام والقوانين والأعراف والمبادئ الراسخة والمستقرة في أعماق قيم المجتمع.

٢- الدولة: تعتبر كيان إداري له وظائفة وهيكله الإداري وبنيانه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة ووحداته والمتفاعلة التي يعتمد كل منها على الأخرى، ممثلة في:

- السلطة التشريعية وما تسنه من تشريعات وقوانين.
- السلطة التنفيذية وما تقوم به من أعمال تنفيذية.
- السلطة القضائية وما تصدره من أحكام وقوانين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الأفراد العاملين وأصحاب الإهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير المباشرة، فضلاً عن كونهم أصحاب مصلحة في الحاكمية.

ويرى الباحث أنه فعالية تطبيق الحاكمية تتوقف على مدى التزام الأفراد بالتطبيق، ومدى تقدير واحترام المجتمع للمتمسكين والمدافعين عنها.

٢-١-١٢: مبادئ الحاكمية المؤسسية

نظرا لأهمية الحاكمية المؤسسية في الحفاظ على استقرار اقتصاديات الأسواق أصبح هناك حاجة لتنظيم العمل في الشركات بطريقة فعالة لضمان حقوق أصحاب المصالح المختلفة وذلك بإتخاذ الشركات مجموعة من التطبيقات والممارسات السليمة وقد أسفرت ضغوط الأسواق الى التقارب نحو معايير عالمية لإصدار ما يعرف بمبادئ حوكمة الشركات عام ١٩٩٩ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصبحت أساس لإصدار ارشادات وقوانين الحوكمة لضبط أسواق المال وحماية الكيانات الاقتصادية. ومن المهم أن يتم توضيح أنه لا يوجد أسلوب واحد مناسب للحاكمية المؤسسية يمكن تطبيقه في مختلف الدول، حيث تختلف كل دولة حسب طبيعتها، ولذلك تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أساس يمكن أن يعتمد عليه في اصدار الارشادات والتشريعات الملائمة لتطبيق الحاكمية في مختلف الدول بما يتناسب وأوضاعها الداخلية. (خضر، ٢٠١٢)

وتتميز مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحاكمية المؤسسية بعدد من الخصائص من أهمها: (سويلم، ٢٠١٠)

١- تعتبر هذه المبادئ كمرجعية فقط ولا تعتبر ملزمة.
٢- لا تهدف الى تقديم وصفات جاهزة للتشريع بل تسعى لتحديد الأهداف واقتراح الوسائل لتحقيقها.
٣- دائمة التطور تبعاً للظروف.

ومما سبق يرى الباحث أنّ مبادئ الحاكمية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعتبر الأساس في وضع نظام للحاكمية لكل دولة بما يناسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجد أن الأردن اعتمدها كمرجع رئيسي لوضع دليل الحوكمة الذي يعد ملزم للشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-١٣: مبادئ الحاكمية المؤسسية في القطاع الخاص

في عام ١٩٩٩ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ الحاكمية المؤسسية التي كان عددها خمسة مبادئ، وتم اضافة مبدأ سادس عام ٢٠٠٤ وهي كالتالي: (OECD، ٢٠٠٤)

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحاكمية المؤسسية:

ينبغي أن يشجع إطار الحاكمية على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية وذلك من خلال:

أ- أن يتم وضع إطار الحاكمية بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادى الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التى يخلقها للمشاركين فى السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

ب- أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التى تؤثر فى ممارسات الحاكمية فى نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

ج- أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، فى نطاق اختصاص تشريعى ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

د- أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغى أن تكون فى الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين:

ينبغي أن يوفر إطار الحاكمية الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم من خلال:

أ- تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين ما يلى: تأمين أساليب تسجيل الملكية - نقل أو تحويل ملكية الأسهم - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة فى الوقت المناسب وبصفة منتظمة - المشاركة والتصويت فى الاجتماعات العامة للمساهمين انتخاب أعضاء مجلس الادارة - الحصول على حصص من أرباح الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- للمساهمين الحق فى المشاركة والحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التى تخص أى تغييرات أساسية فى الشركة.

ج- أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت فى اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغى أن يحاطوا علمًا بالقواعد التى تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما فى ذلك إجراءات التصويت.

د- وجوب الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التى تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.

هـ- السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.

و- تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما فى ذلك المستثمرون المؤسسيون.

ز- السماح للمساهمين، بما فيهم المستثمرون المؤسسيون، أن يتشاوروا مع بعضهم فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد فى المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة بين المساهمين:

يجب أن يضمن إطار الحاكمية المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب .كما ينبغى أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى فى حالة انتهاك حقوقهم.

أ- معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متساوية بحيث يكون لهم نفس حقوق التصويت، والحصول على المعلومات الخاصة بالتصويت قبل شرائهم الأسهم وعند حدوث أي تغييرات في حقوق التصويت يجب موافقة الفئات التي تتأثر بشكل سلبي نتيجة التغيير.

ب- ضرورة منع تداول الأسهم بشكل لا يتسم بالإفصاح والشفافية.

ج- الإفصاح من اعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين عن وجود أية مصالح شخصية قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح:

وجوب اعتراف إطار الحاكمية بحقوق أصحاب المصالح التى ينشئها القانون، أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح فى خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة ماليا. وذلك من خلال:

أ- أن يعمل إطار الحاكمية على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التى يحميها القانون.

ب- حماية القانون لحقوق أصحاب المصالح تستوجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات فى حالة انتهاك حقوقهم.

ج- أن يسمح إطار الحاكمية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

د- مشاركة أصحاب المصالح فى عملية الحاكمية، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

وهو أن يضمن إطار الحاكمية القيام بالإفصاح السليم والصحيح وذلك فى الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالى، والأداء، وحقوق الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة من خلال:

أ- يجب أن يتضمن الإفصاح النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، العمليات المتصلة بأطراف الشركة، عوامل المخاطرة المتوقعة، الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين، هياكل وسياسات الحوكمة.

ب- إعداد ومراجعة المعلومات، والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية.

ج- القيام بمراجعة خارجية مستقلة للتأكد من أن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالى وأداء الشركة فى كافة النواحى المادية والهامة. مع التأكيد على ضرورة قابلية مساءلة المراجعين من المساهمين.

د- أن تضمن قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها فى الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يكفل إطار الحاكمية التوجيه والإرشاد الاستراتيجى للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، وأن يضمن محاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين. ومن مسؤوليات مجلس الإدارة التالي:

أ- أن يعمل على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ب- العمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ج- تطبيق معايير أخلاقية عالية وينبغى أيضًا أن يأخذ فى الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- ينبغي على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية أهمها:

هـ- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية بالاضافة لوضع الأهداف ومراقبة الأداء.

و- اختيار المسؤولين التنفيذيين وتقرير المرتبات والمكافآت وضمان الشفافية في ترشيحهم

ز- ضمان سلامة التقارير المالية والاشراف على عملية الافصاح.

ح- يجب أن يكون مجلس الإدارة قادر على ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وان يتم ذلك بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية من خلال تعيين عدد كافي من الاعضاء غير التنفيذيين القادرين على التقييم المستقل.

ط- حتى يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمسئولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

٢-١-١٤: واقع الحاكمية المؤسسية في الأردن

ظهرت بداية الحاكمية المؤسسية في التشريع الأردني من خلال التعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ الصادرة عن مجلس إدارة هيئة التأمين التي اعتمدت بشكل رئيسي على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث شملت مهام مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ولجنة التدقيق وادارة المخاطر ونظام الضبط والرقابة الداخلي وأحكام عامة من أهمها الالتزام بالافصاح. (هيئة التامين الاردنية، ٢٠٠٦)

ثم قام البنك المركزي بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك استنادًا لما جاء في مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحاكمية المؤسسية في المؤسسات المصرفية .ووفقا لهذا الدليل فإن على كل بنك من البنوك الأردنية العاملة في المملكة أن يقوم بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي الواردة في هذا الدليل ليصار إلى تطبيقه اعتبارًا من ٣١-١٢-٢٠٠٧ ويقوم كل بنك بتعزيز التزامه بما جاء في هذا الدليل من خلال الإفصاح في التقرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنوي عن التزامه ببنود الدليل مع بيان أسباب عدم الالتزام بأي من تلك البنود خلال السنة في حال حصول ذلك. (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٧)

وتطورت فكرة الحاكمية في القانون الأردني عندما أصدرت هيئة الأوراق المالية عام ٢٠٠٨ دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، والتي أشارت في مقدمته الى أن هذه القواعد سيتم تضمينها مستقبلاً الى تعليمات ادراج الأوراق المالية وقد تم بدء العمل بهذا الدليل ابتداء من عام ٢٠٠٩. وقد أشارت هذه القواعد الى أن تطبيقها سيكون ضمن أسلوب " الالتزام أو تفسير عدم الالتزام " والذي يعني ان تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل، وفي حال عدم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه – عدا تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات – فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت الى عدم الالتزام بهذه القاعدة وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة. (الخرابشة، ٢٠١٣)

وقد استندت هذه القواعد الى قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات بالإضافة إلى مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. (هيئة الأوراق المالية، ٢٠٠٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: جودة الإبلاغ المالي

٢-٢-١ مفهوم الإبلاغ المالي

٢-٢-٢ أشكال الإبلاغ المالي

٢-٢-٣ خصائص الإبلاغ المالي الجيد

٢-٢-٤ العوامل المؤثرة بالإبلاغ المالي

٢-٢-٥ أهمية الإبلاغ المالي

٢-٢-٦ عوامل تحسين جودة الإبلاغ المالي

٢-٢-٧ العلاقة المتوقعة بين مبادئ الحاكمية المؤسسية والإبلاغ المالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-١: مفهوم الإبلاغ المالي

تم وضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee عام ١٩٨٩، وتم التعديل عليه عام ٢٠٠١ من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board، حيث يعرف بأنه: الإطار النظري الذي يساعد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وطريقة قياسها، وكيفية توصيل المعلومات الى مستخدمي القوائم المالية. (أبو نصار،٢٠٠٩)

ويمكن تعريف الإبلاغ المالي بأنه عملية التسجيل، وتقديم التقارير، والتفسيرات المتعلقة بالعمليات المالية للشركة، وتوضيح الأحداث ذات الآثار الاقتصادية على المنشأة. Hatch)،(٢٠١٣

ويمكن تعريف الإبلاغ المالي بأنه عبارة عن عملية توفير المعلومات حول المركز المالي وأداء المنشأة من خلال تقارير تقدم إلى الأطراف الخارجية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات. Financial Reporting Council)،(٢٠١٢

وتعتبر التقارير المالية والمعلومات المالية التي تحتويها بأنها المنتج النهائي للمحاسبة، بالإضافة لكونها لا تعتبر هدفاً إنما وسيلة لتزويد مستخدمي المعلومات بما يحتاجونه من معلومات تساعدهم في عملية اتخاذ القرار. (راضي، ٢٠١٥)

ويمكن تعريف جودة الإبلاغ المالي بأنها عبارة عن صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وصناع القرار. International Accounting Standard Board)،(٢٠٠٨

من خلال ما سبق يرى الباحث أن الإبلاغ المالي هو عملية تقديم المعلومات والتقارير لأصحاب المصالح عن وضع الشركة المالي وما يترتب عليه من أحداث تؤثر على قرارات مستخدمي هذه المعلومات.

ويرى الباحث أن جودة الإبلاغ المالي هي عبارة عن مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٢: أشكال الإبلاغ المالي

حددت معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية المطلوب إعدادها من قبل الشركة ومكونات هذه القوائم عندما تقوم الشركات بعرض بياناتها المالية ذات الغرض العام لتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة والإبلاغ عنها لمستخدمي هذه المعلومات وهذه القوائم هي: (ججاوي والمسعودي، ٢٠١٤) و (لطفي، ٢٠٠٨) و IAS ١)،(٢٠١١ و Ankarath) ،et al، (٢٠١٠ .

١. قائمة الدخل:

هي قائمة يجري بموجبها مقابلة الايرادات المتحققة من أنشطة الشركة مقابل المصروفات المنفقة لتحقيق هذه الايرادات وذلك بهدف التوصل الى الربح الناتج عن زيادة الايرادات على المصروفات او الخسارة المتحققة نتيجة زيادة المصروفات عن الايرادات.

أهمية قائمة الدخل:

تظهر أهمية قائمة الدخل من خلال عدة نقاط أهمها:

١) تزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات تساعدهم على تحديد عائد الاستثمار المتوقع من استثماراتهم الحالية أو المستقبلية، وإظهار قدرة الشركة على تسديد الديون للأطراف الخارجية.
٢) تساهم بتحديد مدى الاستخدام السليم لأموال الشركة، بالإضافة لتحديد المصروفات التي ساهمت بتحقيق الإيرادات.
٣) تساعد في تحديد مدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية.

مزايا وعيوب قائمة الدخل:

أ- مزايا قائمة الدخل:

١) تبين مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد من خلال نتيجة الربح أو الخسارة.
٢) تقدير قائمة الدخل للسنة القادمة على ضوء قائمة الدخل الحالية، وتقييم درجة استمرارية الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) تقدير النفقات النقدية المستقبلية.

٤) معرفة العوائد بالنسبة للمساهمين، وطمئنة الدائنين والمقرضين لتحصيل مستحقاتهم من خلال نتيجة قائمة الدخل.

ب- عيوب قائمة الدخل:

١) اختلاف نتيجة قائمة الدخل تبعاً للطريقة المتبعة في اعدادها.

٢) اتباع عمليات القياس المحاسبي الخاضعة لأحكام واجتهادات شخصية من المحاسبين مما يؤثر على درجة المهنية والكفاءة والحيادية في اعداد القائمة.

٣) عرض ايرادات ومصروفات السنة كاملة وما يتبعه من تباين في القيمة الزمنية للنقود على مدار العام.

٤) إنّ اتباع المبادئ والفرضيات والمحددات المحاسبية في اعداد قائمة الدخل يحتم اضافة مصروفات احتمالية مثل الديون المشكوك فيها ومصاريف الاندثار، مما ينعكس على النتيجة النهائية لقائمة الدخل حيث ستبقى النتيجة محتملة وليست حقيقية.

٢. قائمة المركز المالي:

هي عبارة عن ملخص لما تملكه الشركة من أصول وما عليها من التزامات وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القوائم المالية) وتبين طبيعة رأسمالها ومكوناته، حيث توضح الموارد الاقتصادية للشركة ومصادر الحصول عليها، وتسمى بالميزانية العمومية لأنها تظهر توازناً بين طرفي الأصول والالتزامات.

أهمية قائمة المركز المالي:

تتجلى أهمية قائمة المركز المالي من أهمية العناصر التي تعرضها، ودورها في تقديم المعلومات للمستفيدين لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ويمكن تحديد نقاط الأهمية كالتالي:

١) تبين الصورة المالية للشركة في تاريخ إعدادها، وتظهر ما لها وما عليها.

٢) تعبر عن قوة الشركة المالية من خلال الموارد الاقتصادية المتاحة تحت تصرفها من جهة ومصادر الحصول على الموارد من جهة أخرى.

٣) تبين من أين جاءت أموال الشركة وأين تم استثمارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) تفيد بالتحليل المالي المعتمد على النسب المالية المشتقة من قائمة المركز المالي.

٥) تساعد على التنبؤ بالفشل المالي والقدرة على الاستمرار.

مزايا وعيوب قائمة المركز المالي:

أ- مزايا قائمة المركز المالي:

١) إظهار حجم الشركة وقوتها الاقتصادية والمالية، فأرقام الأصول غير المتداولة تظهر قيمة ما تملكه الشركة من بنية تحتية وبضائع وديون على الغير واستثمارات، بينما الخصوم وحقوق الملكية تظهر المصادر التي حصلت عليها الشركة لتمويل عملياتها وهل هي مصادر داخلية أم خارجية والنسبة بين كل منها.

٢) الاعتماد على معلومات الميزانية في معظم قرارات التمويل والاقتراض والدائنية التي تقوم بها الشركة.

٣) تعتبر المعلومات في الميزانية مهمة جداً للمستثمرين الحاليين من خلال بيان حجم استثماراتهم وقيمتها، وبالتالي تشجيعهم على زيادة الاستثمار أو العكس، بينما المستثمرين المحتملين فتساعدهم على اتخاذ القرار بالاستثمار أو العدول عنه.

ب- عيوب قائمة المركز المالي:

١) تتكون من تجميع لقيم مختلفة وغير متجانسة وبأوقات متباعدة، مما يفقدها وحدة الصورة.

٢) عند تطبيق الشركة لمبدأ التكلفة التاريخية فإن معظم القيم بالميزانية تمثل قيم تاريخية لا تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي، السبب الذي يلغي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

٣) معظم الأرقام فيها تخضع للأحكام والاجتهادات الشخصية للمحاسب، مما يبعدها عن الموضوعية.

٤) عجزها عن احتواء عناصر تضيف قوة وذات أهمية للشركة بسبب صعوبة امكانية قياسها مثل الشهرة المولدة داخلياً، والموارد البشرية، والتكنولوجيا المستعملة.

٣. قائمة التدفقات النقدية:

وهي القائمة التي تقدم معلومات عن مصادر النقد واستخداماته خلال فترة اعداد القائمة، وتقوم على اساس تحديد التدفقات النقدية في الشركة عن طريق تقسيمها الى ثلاثة أنواع وهي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والتدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية، والتدفقات النقدية من العمليات التمويلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

١) إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في الفترة المالية.

٢) تحديد الأثر النقدي لكل الأنشطة في الشركة بسبب تقسيم التدفقات وفق نشاطات الشركة.

٣) تحديد نقاط القوة والضعف للشركة في قدرتها على توليد النقد الذي سيستعمل في تسديد الالتزامات وتمويل نشاطاتها وتوزيع الأرباح.

٤) توفير معلومات على أساس نقدي لكل من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

عناصر قائمة التدفقات النقدية:

تتكون قائمة التدفقات النقدية من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

أ) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية التي تمارسها الشركة.

ب) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تمثل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستثمار في بيع وشراء الأصول طويلة الأجل.

ج) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة عن الحصول على الأموال من الملاك أو المقرضين وتسديدها لهم.

٤. قائمة التغير في حقوق الملكية:

توضح قائمة التغير في حقوق الملكية مبالغ ومصادر التغير في حقوق المساهمين خلال الفترة المالية.

مكونات قائمة التغير في حقوق الملكية:

١. رأس المال المقدم من المساهمين سواء كان نقد أو أصول قابلة للقياس ويشمل:

أ- الأسهم العادية

ب- الأسهم الممتازة

ج- توزيعات الأسهم العادية تحت الإصدار

د- رأس المال الإضافي

هـ- رأس المال المقدم كمنحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الأرباح المحتجزة وهي عبارة عن حق المساهمين في صافي الدخل عن فترة أو عدة فترات مالية، حيث يتم احتجازها لعدة أغراض منها:

أ- أرباح محتجزة لأغراض التوسع.

ب- أرباح محتجزة غير مخصصة: بعض القوانين والتشريعات تلزم الشركات باحتجاز جزء من أرباحها لأغراض الطوارئ.

وتتضمن التقارير السنوية الصادرة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية عادة بعض الوثائق والتقارير الواجب تقديمها للمستخدمين ومنها:(Mongiello ، (٢٠١٠

١. تقرير رئيس مجلس الإدارة للمساهمين:

وهي رسالة يقدمها رئيس مجلس الإدارة للمساهمين يوضح فيها وضع المنشأة المالي وأداءها، وتمثل رأيه الشخصي، لذلك ربما لن تكون تتمتع بقدر كافي من الموضوعية.

٢. المراجعة التشغيلية:

وهي عبارة عن وصف لخطوط الإنتاج والخدمات الرئيسية التي تقدمها المنشأة ومدى مساهمتها في الأداء العام للمنشأة. ويجب على المراجعة التشغيلية التوضيح لمستخدم المعلومات عن الأسباب الكامنة وراء بعض النفقات الرأسمالية مثل النفقات المتعلقة بالحفاظ على الانتاج أو تحسينه. حيث يمكن لهذه النفقات أن تبدو مرتفعة لسبب غير مفهوم، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى أو المنافسين.

٣. تقرير مجلس الإدارة المتعلق باستعراض الأعمال:

يتكون استعراض الأعمال من تحليل وضع وأداء المنشأة ورأي أعضاء مجلس الإدارة بمستوى الأداء، نتيجة لقراراتهم في العام الماضي. أيضا يحتوي هذا التقرير على توقعات الإدارة عن مستقبل المنشأة وما يثير قلقهم مستقبلاً. ويعتبر هذا التقرير الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة لنقل صورة عن وضع المنشأة وقوة الاستراتيجية المتبعة في الإدارة

٤. تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالحاكمية المؤسسية:

يظهر هذا التقرير مدى التزام الإدارة بالحفاظ على مصالح المساهمين، حيث يهدف الى طمأنة المستثمرين وغيرهم بأنّ إدارة المنشأة ملتزمة بقواعد الإدارة السليمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. **السياسات المحاسبية:**

يجب نشر السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد التقارير المحاسبية، بسبب تأثيرها على فهم وادراك مسخدمي المعلومات والتأكد من صحة البيانات وموثوقيتها.

٦. **الملاحظات على الحسابات:**

تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية وتمثل تصريحات توضيحية حول كيفية الحصول على بعض الأرقام وكل التفاصيل المتعلقة بها، وغالبا ما تشمل هذه الملاحظات المعلومات المطلوبة بشكل إلزامي مع المعلومات المتوفرة، وذلك لتحقيق أكبر قدر من العدالة في تمثيل الوضع المالي للمنشأة وأداءها.

٧. **تقرير مدققي الحسابات**

يمثل رأي المدققين حول صحة الحسابات وامتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتشريعات المحلية.

٢-٢-٣: خصائص الإبلاغ المالي الجيد

إنّ الهدف من الإبلاغ المالي هو توفير المعلومات المالية التي تساعد أصحاب المصلحة بإتخاذ القرارات. ولتحقيق الفائدة من هذه المعلومات يجب أن تتمتع ببعض الخصائص النوعية. وتقسم هذه الخصائص إلى قسمين: IASB)،(٢٠٠٨

أ) الخصائص النوعية الأساسية:

الملائمة :

يقصد بها أن تكون المعلومات المالية ذات صلة ومرتبطة بالقرار، أي أنّ المعلومة الملائمة يجب أنّ تكون قادرة على احداث تغيير في القرارات، بالإضافة إلى أنه عند إهمال أو تحريف المعلومة يمكن أن يؤثر ذلك على قرارات المستخدمين وذلك من خلال دورها التنبؤي أو الدور التأكيدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القيمة التنبؤية: لا يقصد بها بالضرورة أن تكون المعلومات المالية هي توقعات مستقبلية لتكون لها قيمة تنبؤية، ولكن يتم توظيف المعلومات ومعالجتها لتكوين التنبؤ الخاص بالمستخدم للمعلومة.
- القيمة التأكيدية: يقصد بها أن المعلومات المالية توفر تأكيد أو تصحيح للتوقعات السابقة.

التمثيل الصادق:

المعلومات المفيدة يجب أن تعبّر بصدق عن العمليات والظواهر الاقتصادية التي تمثلها. ويتحقق التمثيل الصادق من خلال تصوير الحدث بشكل كامل وبصورة حيادية وخالية من الأخطاء:

- الإكتمال: يجب أن تكون جميع المعلومات الضرورية موجودة ومعبر عنها بشكل كامل، حيث أن أي إغفال في المعلومات قد يجعلها خاطئة أو مضللة مما ينعكس على القرارات بشكل سلبي.
- الحيادية: تعرّف الحيادية بأنها غياب التحيز الذي يعمل على تحقيق نتيجة محددة سلفاً أو الحث على سلوك معين. ونجد أن المعلومات المحايدة هي المعلومات الخالية من التحيز والتي تمثل الظاهرة الاقتصادية بأمانة.
- الخلو من الأخطاء: لا يمكن تحقيق الخلو الكامل من الأخطاء لأن أي ظاهرة اقتصادية قد تم تمثيلها في التقارير المالية المعدة غالباً في ظل ظروف من عدم اليقين.

ب) الخصائص النوعية الثانوية:

القابلية للمقارنة:

إنّ المعلومات ذات الجودة العالية تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه أو الاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. وذلك من خلال الثبات بإستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية في عدة فترات ضمن المنشأة نفسها أو في فترة واحدة ضمن عدة منشآت. حيث تصبح المعلومات أكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات مماثلة من المنشآت الأخرى أو بمعلومات مماثلة لنفس المنشأة ضمن فترات مختلفة.

بالإضافة لوجوب عدم التركيز المفرط على توحيد المعلومات بهدف جعلها قابلة للمقارنة، حيث أنه لا يمكن تحسين القابلية للمقارنة من خلال جعل المعلومات المختلفة تبدو متشابهة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القابلية للتحقق:

تساعد على تحقيق ضمان للمستخدمين بأن المعلومات تمثل الظواهر الاقتصادية بأمانة، وتعني قابلية التحقق أن مختلف المراقبين المطلعين والمستقلين يجب أن يصلوا إلى توافق عام على النتائج، وذلك من خلال:

- أن تمثل المعلومات الظواهر الاقتصادية التي تدل عليها دون خطأ مادي أو تحيز.
- التقدير أو طريقة القياس يجب ان تطبق دون خطأ مادي أو تحيز.

التوقيت المناسب:

وتعني ضرورة توفر المعلومات المناسبة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم، حيث أنّ عدم الحصول على المعلومة في الوقت المناسب يمكن أن يفقدها الفائدة المحتملة من استخدامها.

القابلية للفهم:

يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم بالنسبة لجميع المستخدمين المحتملين، ويمكن تعزيز قابلية فهم المعلومة من خلال التصنيف الجيد للمعلومات وعرضها بشكل واضح ودقيق. بالإضافة إلى أنّ قابلية المعلومات للمقارنة يمكن أن تساهم وتعزز من القابلية للفهم.

ولكن بالرغم من أنّ عرض المعلومات بوضوح ودقة يساعد المستخدمين على فهمها، إلا أنّ الفهم الفعلي يعتمد بشكل كبير على المستخدمين للمعلومات حيث يفترض أن يكون لديهم معرفة معقولة بالأنشطة الاقتصادية وقدرة على قراءة التقارير المالية وتفسيرها.

٢-٢-٤: العوامل المؤثرة في الإبلاغ المالي

يوجد عدة عوامل تؤثر بدرجة وجودة الإفصاح في التقارير المالية ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل وهي: (راضي، ٢٠١٥)

أ) عوامل بيئية:

نجد أنّ هناك اختلاف بالتقارير المالية بين دولة وأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، بالإضافة لاختلاف حاجات المستخدمين لتلك التقارير. ونذكر مثال يوضح اختلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقارير المالية في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يهتم المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية بنتيجة صافي الدخل، بينما يتركز اهتمام المستثمر في إنجلترا على قيمة المبالغ الموزعة ومدى قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها.

ب) عوامل تتعلق بالمعلومات المالية:

يعتبر توفر عدد من الخصائص للمعلومات المالية المفصح عنها في التقارير المالية من العوامل المؤثرة بدرجة الإفصاح، حيث تقسم إلى قسمين هما:

١) الخصائص الأساسية: وتشمل خاصتين رئيسيتين هما:

- الملائمة: وتعني قدرة المعلومات على التأثير في اتخاذ القرار.
- الموثوقية: وتعني مدى الفائدة من المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستخدمين و وجود تأكيد على خلوها من الأخطاء وعدم التحيز والأمانة في إعدادها وعرضها، وذلك من خلال أن تتوفر فيها عدة خصائص وهي:القابلية للتحقق، وعدم التحيز، والأمانة في العرض، والتمثيل العادل.

٢) الخصائص الثانوية: وهي عبارة عن خاصتين رئيسيتين وهما: القابلية للمقارنة وتعنى امكانية مقارنة المعلومات مع المعلومات المماثلة في منشآت أخرى، والخاصية الثانية هي الثبات وتعني امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية للمنشأة خلال عدة فترات محاسبية.

ج) عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

١) حجم المنشأة: يوجد علاقة طردية بين حجم المنشأة أو إجمالي الأصول ودرجة الإفصاح في التقارير المالية وذلك لعدة أسباب منها: تكلفة إعداد المعلومات والإفصاح عنها، والقدرة على المنافسة، وامتلاك ميزة تنافسية.

٢) عدد المساهمين: عند زيادة عدد المساهمين نجد أنّ درجة الإفصاح ترتفع بشكل طردي مع تلك الزيادة، والسبب أنّ ارتفاع عدد المساهمين يؤدي الى الحاجة لمزيد من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

٣) صافي الربح: كلما زاد صافي الربح كلما كان هناك رغبة من قبل الإدارة في الإفصاح.

٤) دور الأجهزة الرقابية في المتابعة والتوجيه.

٥) كفاءة وفاعلية أداء المراجع الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٢-٥: أهمية الإبلاغ المالي

تظهر أهمية الإبلاغ المالي من خلال أهمية المعلومات التي يحتاجها مستخدموا القوائم المالية، حيث سيتم التعرف على الأهمية بالنسبة لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة كالتالي: (ابو نصار، ٢٠٠٩)

أ- **المستخدمين الحاليين والمحتملين:**

١) المساعدة في عملية اتخاذ القرار مثل بيع أو شراء أسهم الشركة.

٢) تقدير توزيعات الأرباح السابقة والحالية والمستقبلية، ومدى التغير في أسعار أسهم الشركة.

٣) تقييم كفاءة إدارة الشركة.

٤) تقييم سيولة الشركة وتقييم سهم الشركة مقارنة بأسهم الشركات الأخرى.

ب- **الموظفين:**

يستفيد الموظفون من المعلومات التي تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع، والمساعدة في فهم قدرة الشركة على تحقيق مطالبهم في المستقبل.

ج- **الموردين والدائنين:**

تظهر أهمية الإبلاغ المالي بالنسبة للدائنين في تقديرهم مدى قدرة الشركة على تسديد الديون المستحقة عليها.

د- **العملاء:**

يظهر إهتمام العملاء في محاولتهم التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في إنتاج وبيع سلعها.

هـ- **المقرضين:**

١) تحديد قدرة الشركة على توفير السيولة النقدية اللازمة لتسديد القروض ومستحقاتها في الوقت المناسب.

٢) معرفة مدى تجاوز الشركة لبعض المحددات المالية المتفق عليها، مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- الحكومة:

تحديد مدى التزام الشركة بالقوانين الحكومية، وتقدير الضرائب المستحقة ومدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، بالإضافة لمدى مساهمة الشركة في الاقتصاد الوطني.

ز- الجمهور:

يحتاج الجمهور الى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه.

٢-٢-٦: عوامل تحسين جودة الإبلاغ المالي

توجد عدة محددات وعوامل تؤثر في تحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات ومنها: (حنان،٢٠٠٦)

أولاً: المنفعة أكبر من التكلفة:

وتعني أن لا يتم انتاج وتوزيع المعلومات ما لم تكن منفعتها أكبر من تكلفتها ويجب مراعاة هذه القاعدة قبل انتاج وتوزيع المعلومات والتقارير المحاسبية.

حيث إنّ تكلفة انتاج المعلومات بالنسبة للجهة المنتجة للمعلومة تشمل عدة تكاليف أهمها: تكلفة جمع البيانات واستخراج المعلومات، تكلفة التدقيق، تكاليف غير مباشرة تتعلق بالإفصاح عن الوضع التنافسي للشركة تجاه المنافسين الآخرين. بينما تكلفة المعلومات بالنسبة لمستخدميها نجد أنّ أهمها: التكلفة التي يتم تحميلها لمستخدم المعلومة من قبل الجهة المنتجة لها، تكاليف استشارة الخبراء والمحللين، الآثار الضارة الناتجة عن اعتماد المستخدمين على معلومات قد تكون غير ملائمة او غير موثوقة.

ونجد أن المنفعة المتحققة للجهة المنتجة للمعلومات والتقارير تتمثل في: زيادة الرقابة الإدارية، والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلة تجاه المساهمين. وتظهر منفعة مستخدمي المعلومات في: تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستثمارات، وتحقيق التنمية الاقتصادية وفرض ضرائب تتناسب مع السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأهمية النسبية:

يمكن تقسيم المعلومات المحاسبية الى نوعين وهما:

- معلومات هامة نسبياً: وهي المعلومات التي يلزم المحاسب بالإفصاح عنها ومعالجتها بطريقة صحيحة وبدقة لما لها من تأثير على قرار المستخدم.
- معلومات غير هامة نسبياً: وهي معلومات لا يوجد داعي للإفصاح عنها أو معالجتها بدقة لأنها لن تؤثر في قرار المستخدم.

ثالثاً: الحيطة والحذر:

يؤيد بعض مستخدمي القوائم المالية تطبيق سياسة الحيطة والحذر، وخصوصا الدائنين والمحللين الماليين. حيث أن الإدارة تميل غالباً إلى تضخيم صافي الدخل، وتحاول إظهار رأس المال العامل أو العائد على الاستثمار بشكل أفضل مما هو عليه. بالإضافة الى أن بعض أساليب القياس مثل نظام القياس المحاسبي التقليدي ونظام التكاليف التاريخية تظهر ميلاً لتضخيم الأرباح. لذلك يجب التأكيد على تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة.

رابعاً: تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

تتطلب خاصية الموثوقية بالمعلومات المحاسبية أن تمثل تلك المعلومات بصدق الآثار الاقتصادية للعمليات والأحداث حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومعنى ذلك أن يتم عرضها وفقاً لجوهرها الاقتصادي وليس الشكل القانوني.

لذلك على المحاسب في حال وقوع تعارض بين المضمون الاقتصادي لإحدى العمليات والشكل القانوني لها أن يقوم بتغليب المضمون الاقتصادي وهوة الموقف الذي تتخذه هيئة معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

٢-٢-٧: العلاقة المتوقعة بين مبادئ الحاكمية المؤسسية والإبلاغ المالي

يعتبر التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية المؤسسية هو المدخل الفعال لتحقيق جودة الإبلاغ المالي، من خلال إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وإنّ تطبيق هذه المبادئ يؤثر على جودة الإبلاغ المالي الأمر الذي يؤكد أن الحاكمية المؤسسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإبلاغ المالي وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتـأثر بـه، باعتبار أنّ الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحاكمية وإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الإبلاغ المالي، بالإضافة إلى أنّ الهدف من تطبيق مبادئ الحاكمية هو إعادة الثقة فى المعلومات المحاسبية تجنبـاً لتعرض الشركات والأسواق المالية إلـى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلـة الـشفافية وعـدم المساءلة فى التقارير المالية باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التـي يمكـن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى دورها فى عملية التنبـؤ، ودورها بدعم وترشيد قرارات مستخدمي المعلومات.

ونجد أنّ الإبلاغ المالي يساهم بتعزيز قدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم من خلال الدقة والشفافية وتوصيل المعلومة في الوقت المناسب، مما يساهم فى جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة فى أسواق المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإبلاغ المالي وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها فى الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير شفافة تساهم فى السلوك غير الأخلاقي وخفض مستوي شفافية ونزاهة السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

نبذة عن قطاع الصناعة في الأردن

نبذة عن قطاع الصناعة في الأردن

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الأردني، حيث يساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في عملية النمو الاقتصادي من خلال امتصاص العمالة المحلية، ودعم ميزان المدفوعات وزيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب، كما يساهم القطاع الصناعي بتحريك القطاعات الأخرى، والمساهمة في دوران عجلة النمو. ونظرا لموقع الأردن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وما يتمتع به من أمن واستقرار على مستوى المنطقة، اضافة الى التشريعات الناظمة للاقتصاد الوطني، كل ذلك اعطى المملكة ميزة تنافسية مع دول المنطقة في مجال جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في مختلف القطاعات وخصوصا في القطاع الصناعي، وتولي الحكومة اهتماماً بالغاً بدعم القطاع الصناعي بطرق مختلفة، والاهتمام بالتشريعات الناظمة لعمل القطاع الصناعي إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات لتطوير عمل القطاع الصناعي الذي يقسم الى ثلاثة اقسام هي: (وزارة الصناعة والتجارة والتموين)

الصناعة التحويلية:

- وتشمل الصناعات التحويلية عدد من القطاعات الصناعية هي:

  - الصناعات الجلدية والمحيكات.
  - الصناعات العلاجية واللوازم الطبية.
  - الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل.
  - الصناعات البلاستيكية والمطاطية.
  - الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات.
  - الصناعات الخشبية والأثاث.
  - الصناعات الإنشائية.
  - الصناعات التموينية والغذائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صنـاعة التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية.

وتساهم الصناعات التحويلية بحوالي ٢٠% من الناتج المحلي الاجمالي

الصناعة الاستخراجية:

- وتشمل الصناعات التعدينية وتساهم بحوالي ٣% من الناتج المحلي الاجمالي

الكهرباء والمياه:

- وتساهم بحوالي ٢% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويقدر عدد المنشآت الصناعية والحرفية في المملكة بحوالي خمسة عشرة الف منشآة موزعة على جميع محافظات المملكة. ويلزم قانون غرف الصناعة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المؤسسات الصناعية والحرفية التسجيل في إحدى الغرف الصناعية الثلاث، وتم تحديد النطاق الجغرافي لغرف الصناعة في المملكة، بحيث تكون محافظات اربد وجرش وعجلون من اختصاص غرفة صناعة اربد، ومحافظتي الزرقاء والمفرق من اختصاص غرفة صناعة الزرقاء، وباقي محافظات المملكة من اختصاص غرفة صناعة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

٣-١ تمهيد

٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها

٣-٣ مصادر جمع البيانات

٣-٤ أساليب جمع البيانات

٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

٣-٦ ثبات أداة الدراسة

٣-٧ اختبار الارتباط الخطي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-١: تمهيد

تناول الباحث في هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وثباتها والإجراءات المتبعة لمعالجة أداة الدراسة، بالإضافة للمعالجات الإحصائية التي استخدمت في التحليل، وقد تم تطوير الاستبانة بالاستعانة بالدراسات السابقة وهي: دراسة (المناصير، ٢٠١٣)، ودراسة (العبدلي، ٢٠١٢)، ودراسة (احمد، ٢٠١٢)، ودراسة (الحميدي، ٢٠١١)، ودراسة (الجوهر، ٢٠١١)، ودراسة (ابو حمام، ٢٠٠٩).

٣-٢: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية وعددها (٧٣)*. وكانت عينة الدراسة عبارة عن (٥٣) شركة حيث تم توزيع (١٥٠) استبانة وتم استراد (١٤٣) استبانة وتم اختيار عينة الدراسة من المراكز الوظيفية التالية (مدير مالي، رئيس قسم الحسابات، مدير التدقيق). حيث يبين الجدول التالي إحصائية لعدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل.

جدول رقم ١. عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل

البيان	العـــدد	النسبة المئوية
الاستبانات الموزعة	١٥٠	%١٠٠
الاستبانات المستردة	١٤٣	%٩٥.٣٣
الاستبانات غير الصالحة للتحليل	٠	%٠
الاستبانات الخاضعة للتحليل	١٤٣	%٩٥.٣٣

المصدر: إعداد الباحث

* المصدر: مركز إيداع الأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة العامة الصناعية.

يظهر الجدول رقم (١) أنّ نسبة الاستبانات المستردة بلغت ٩٥،٣٣%، بينما بلغت نسبة الاستبانات غير الصالحة للتحليل ٠%، ويرى الباحث أن هذه النسب مرتفعة وبالتالي تعد مناسبة لإجراء التحليل الإحصائي والخروج بنتائج واقعية لهذا النوع من الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣: مصادر جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة النظرية منها والتطبيقية، قام الباحث بالإعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات، وهي: Asaad)،(٢٠٠٨

١. المصادر الأولية: تتمثل في الاستبانة التي تم استخدامها كمصدر رئيسي لجمع المعلومات عن مبادئ الحاكمية المؤسسية، وهي مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين، ومبدأ دور أصحاب المصالح، ومبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وأثرها على جودة الإبلاغ المالي.

٢. المصادر الثانوية: تم إعداد الإطار النظري للدراسة بالإعتماد على الكتب والمراجع والرسائل العلمية والمقالات المنشورة. كما تم الاستعانة بقواعد البيانات الالكترونية والانترنت للحصول على أحدث الأبحاث العلمية حول الموضوع مدار البحث.

٣-٤: أساليب جمع البيانات

هدفت الدراسة الميدانية الى اختبار أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، حيث تم إعداد استبيان للدراسة يتناسب مع هذا الهدف، وهو على أجزاء:

- الجزء الأول: اشتمل على مقدمة توضيحية للهدف العام من الاستبانة.
- الجزء الثاني: اشتمل على الخصائص الديموغرافية المتمثلة بالمؤهل العلمي والخبرة العملية والمسمى الوظيفي، وعدد الدورات والمؤتمرات التي تمت المشاركة فيها في كل من الحاكمية المؤسسية والإبلاغ المالي والشهادات المهنية.
- الجزء الثالث: اشتمل على مجموعة من الأسئلة (١- ٤٨) تتعلق بمبادئ الحاكمية المؤسسية.
- الجزء الرابع: اشتمل على مجموعة من الأسئلة (١- ١١) تتعلق بجودة الإبلاغ المالي.

هذا وقد تم إعداد الاستبيان بحيث يقوم المجيب بوضع إشارة أمام كل فقرة من الفقرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاصـــة بالمحور، حيث يوجد مقابل كل فقرة أعمدة تعكس خمس مســتويات للإجابة حول الموافقة من عدمها، ويمثل كل مســتوى وزناً معيناً تصــاعدياً من ١ الى ٥ (مدكور، ٢٠١٢) وفقاً لمقياس ليكرت بتدريج خماسي، ويبين الجدول الآتي الإجابة وأوزانها.

جدول رقم ٢. أوزان الإجابة عن الأسئلة

الإجابة	وزن الاجابة
غير موافق بشدة	١
غير موافق	٢
موافق بدرجة متوسطة	٣
موافق	٤
موافق بشدة	٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

استناداً إلى ذلك فإن المتوسطات الحسابية التي توصلت اليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير مستوى التطبيق على النحو التالي:

طول الفئة = (الحد الأعلى – الحد الأدنى)/ عدد المستويات

= (٥-١)/٣ = ١.٣٣ وبذلك تكون المستويات كالتالي:

جدول رقم ٣. معيار مقياس التحليل

المتوسط الحسابي	الدرجة
أقل من ٢.٣٣	منخفض
٢.٣٤ – ٣.٦٦	متوسط
فأكثر ٣.٦٧	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث

- تقسيم فئات الوسط الحسابي اعتماداً على مقياس ليكرت بتدريج خماسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٥: الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في التحليل على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss١٥)؛ لاختبار فرضياتها، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقط، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية: (A.Shayib، ٢٠١٣)

- **الوسط الحسابي (The mean)** استعمل الوسط الحسابي لأجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة لأختبار فرضيات الدراسة.
- **الانحراف المعياري (Standard deviation)** استعمل هذا المقياس للدلالة عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- **كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)** استعمل هذا المقياس لمعرفة درجة مصداقية أسئلة الاستبانة، ولتحليل الاتساق الداخلي لبيانات اداة الدراسة.
- **الاختبارات القبلية (Tribal tests)** استعمل هذا الاختبار للتأكد من انه لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة.
- **الانحدار المتعدد (multiple regression)** استعمل هذا المقياس للعلاقة والتباين بين عدة متغيرات مستقلة مع المتغير التابع ولإختبار فرضيات الدراسة.

٣-٦: ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا الذي تتراوح قيمته بين (٠-١) وإن الحد الأدنى المقبول احصائياً هو ٦٠% (السواعي،٢٠١١)، وكلما اقتربت من الواحد كانت درجة الثبات أكبر وعندها تكون مصداقية الإستبانة جيدة ويمكن تعميم نتائجها. حيث بلغت نسبة الاتساق للمتغيرات المستقلة ككل (٠،٨٩) ونسبة الاتساق للمتغير التابع (٠،٨٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول (٤) يبين المعاملات لمجالات الدراسة، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

جدول (٤) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمجالات للأداة ككل

المجال	الاتساق الداخلي
مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية	٠.٧٤
مبدأ حماية حقوق المساهمين	٠.٧٦
مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	٠.٧١
مبدأ دور أصحاب المصالح	٠.٧٤
مبدأ الإفصاح والشفافية	٠.٧٧
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	٠.٧٣
مبادئ الحاكمية المؤسسية	٠.٨٩
جودة الإبلاغ المالي	٠.٨٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول (٤) أن قيمة معامل كرونباخ (ألفا) لإجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة والمتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، كانت أكبر من ٦٠% لجميع فقرات الإستبيان، وعليه نجد أنّ الاستبانة متسقة داخلياً بشكل جيد ويوجد مصداقية كبيرة في الإجابات. وبالتالي يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة المتمثل بالشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

٣-٧: اختبار الارتباط الخطي (Multicollinearity):

تم استخدام اختبار الارتباط الخطي للتأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وتم الإعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستقلة فيما بينها، وللتأكد من ذلك الغرض نستعين بهذا الاختبار الذي يعتبر أحد الطرق للتخلص على مشكلة التعدد الخطي، مع العلم أن لا بد عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (١٠)، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن يكون أكبر من (٠.٠٥)، وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجة في الجدول رقم (٥) كالآتي:

جدول (٥) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية	.٥٤٨	١.٨٢٤
مبدأ حماية حقوق المساهمين	.٥٥٥	١.٨٠٢
مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	.٥٦٣	١.٧٧٦
مبدأ دور أصحاب المصالح	.٦١٣	١.٦٣١
مبدأ الإفصاح والشفافية	.٥٨٩	١.٦٩٩
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	.٥٤٦	١.٨٣٢

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول (٥) أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات هي أقل من (١٠)، بينما قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (٠.٠٥)، ومنه يمكن القول أنه لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذو أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول الارتباط، وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
اختبار الفرضيات

٤-١ مقدمة

٤-٢ الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

٤-٣ وصف المتغيرات

٤-٤ نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد

٤-٥ نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

٤-٦ اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد

٤-٧ اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد

٤-٨ اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١: مقدمة

سيتم في هذا الفصل التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة ووصف متغيرات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة حول وجود أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي للحصول على النتائج.

٤-٢: الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

فيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة. حيث يبين الجدول (٦) التكرارات والنسب المئوية حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية للمبحوثين.

جدول (٦) التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
المؤهل	دبلوم	٣	٢.١
	بكالوريوس	٩٥	٦٦.٤
	دبلوم عالي	١٢	٨.٤
	ماجستير	٣٣	٢٣.١
الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	١٧	١١.٩
	من ٥ الى ١٠ سنوات	٥٦	٣٩.٢
	من ١٠ الى ١٥ سنة	٥٥	٣٨.٥
	من ١٥ الى ٢٠ سنة	٩	٦.٣
	٢٠سنة فأكثر	٦	٤.٢
المسمى الوظيفي	مدير مالي	٤٥	٣١.٥
	رئيس قسم حسابات	٥٠	٣٥.٠
	مدقق داخلي	٤٨	٣٣.٦
عدد الدورات او المؤتمرات التي شاركت فيها في الحاكمية المؤسسية	لا توجد اي مشاركة	٧٤	٥١.٧
	من ١ الى ٥ دورات	٦٥	٤٥.٥
	من ٦ الى ١٠ دورات	٣	٢.١
	من ١١ الى ١٥ دورة	١	.٧
عدد الدورات او المؤتمرات التي شاركت فيها في الابلاغ المالي	لا توجد اي مشاركة	٦٣	٤٤.١
	من ١ الى ٥ دورات	٧٤	٥١.٧
	من ٦ الى ١٠ دورات	٥	٣.٥
	١٦دورة فأكثر	١	.٧
الشهادات المهنية	CPA	٣٢	٢٢.٤
	JCPA	١٣	٩.١
	CMA	٢	١.٤
	أخرى	٩٦	٦٧.١
	المجموع	١٤٣	١٠٠.٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: إعداد الباحث

- يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن غالبية أفراد العينة ممن مؤهلاتهم العلمية من شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم ٩٥ وبنسبة ٦٦.٤% وتليها شهادة الماجستير حيث بلغ عددهم ٣٣ وبنسبة ٢٣.١%. مما يدل على اهتمام الشركات بتوظيف الكوادر الحاصلين على مؤهل البكالويوس فما فوق.
- يلاحظ من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن خبرتهم بين (٥-١٠) سنوات حيث بلغ عددهم ٥٦ وبنسبة ٣٩.٢% ثم يليها (من ١٠ - ١٥) سنة وعددهم ٥٥ وبنسبة ٣٨،٥%. الأمر الذي يعتبر من المؤشرات الجيدة، كما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة.
- يلاحظ من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من رؤساء أقسام الحسابات حيث بلغ عددهم ٥٠ وبنسبة ٣٥% أي بنسبة رئيس قسم حسابات لكل شركة، ثم يليه المدقق الداخلي حيث بلغ عددهم ٤٨ وبنسبة ٣٣.٦% مما يدل على أن الشركات ملتزمة بوجود مدقق داخلي.
- يلاحظ من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن ليس لديهم أي مشاركة في الدورات والمؤتمرات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية بنسبة ٥١.٧%، يليهم من لديهم مشاركة بأقل من ٥ دورات حيث بلغ عددهم ٦٥ وبنسبة ٤٥،٥%. الأمر الذي يعتبر من المؤشرات على ضعف اهتمام الشركات بعقد مؤتمرات ودورات تدريبية للموظفين بخصوص الحاكمية المؤسسية.
- يلاحظ من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن لديهم مشاركة في الدورات والمؤتمرات في الإبلاغ المالي بأقل من ٥ دورات حيث بلغ عددهم ٧٤ وبنسبة ٥١.٧% ثم يليهم من ليس لديهم أي مشاركة وعددهم ٦٣ بنسبة ٤٤.١%.مما يدل على توجه الشركات للإهتمام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.
- يلاحظ من الجدول (٦) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن ليس لديهم شهادات مهنية حيث بلغ عددهم ٩٦ وبنسبة ٦٧.١% ثم يليهم الحاملين لشهادة CPA وعددهم ٣٢ وبنسبة ٢٢.٤% وهي نسبة جيدة مما يدل على توجه الشركات لتوظيف الأشخاص المؤهلين مهنياً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣: وصف المتغيرات المستقلة

قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وترتيبها تنازليا.

المتغير المستقل: مبادئ الحاكمية المؤسسية

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مبادئ الحاكمية المؤسسية

الرتبة	الرقم	المبدأ	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	٥	مبدأ الإفصاح والشفافية	٤.٣٨	.٣٧٧	مرتفع
٢	١	مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية	٤.٣٥	.٣٣٢	مرتفع
٣	٢	مبدأ حماية حقوق المساهمين	٤.٢٨	.٣٠١	مرتفع
٤	٦	مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	٤.٢٧	.٤٣٤	مرتفع
٥	٣	مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	٤.٢٣	.٣٨٦	مرتفع
٦	٤	مبدأ دور أصحاب المصالح	٤.١٦	.٤٣٥	مرتفع
		مبادئ الحاكمية المؤسسية	**٤.٢٩**	**.٢٦٨**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

يلاحظ من الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٤.١٦-٤.٣٨)، حيث جاء مبدأ الإفصاح والشفافية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٣٨)، بينما جاء مبدأ دور أصحاب المصالح في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦). ومن الجدول نلاحظ أن مستوى تطبيق مبادئ الحاكمية يعتبر مرتفع وهذا يعزى إلى الزام الشركات قانونيا بتطبيق مبادئ الحاكمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٨	تصدر قرارات الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب.	٤.٤٣	.٥٩٩	مرتفع
٢	٤	يتم تطبيق القوانين في الشركة بطريقة تتسم بالعدالة وعدم التحيز.	٤.٤١	.٦١٩	مرتفع
٣	١	يوجد اطار تنظيمي يساهم بالتأثير على الأداء الاقتصادي الشامل.	٤.٣٦	.٥٦٤	مرتفع
٤	٣	يوجد قوانين وتنظيمات في الشركة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ ومتوافقة مع القانون العام.	٤.٣٤	.٦٦٠	مرتفع
٤	٦	تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها.	٤.٣٤	.٥٩٣	مرتفع
٦	٧	تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة للقيام بواجباتها بشكل مستقل ومهني.	٤.٣٢	.٦١٢	مرتفع
٧	٥	يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بما يخدم المصلحة العامة.	٤.٣٠	.٦٧٢	مرتفع
٨	٢	يساهم الإطار التنظيمي للحاكمية المؤسسية بتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.	٤.٢٩	.٥٢٦	مرتفع
		مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية	**٤.٣٥**	**.٣٣٢**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٢٩-٤.٤٣) حيث جاءت الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "تصدر قرارات الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤)، وتليها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "يتم تطبيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوانين في الشركة بطريقة تتسم بالعدالة وعدم التحيز" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤١)، وتليها الفقرة رقم (١) والتي تنص على "يوجد اطار تنظيمي يساهم بالتأثير على الأداء الاقتصادي الشامل" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٦)، وتليها الفقرتين رقم (٣) ورقم (٦) والتي تنص على "يوجد قوانين وتنظيمات في الشركة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ ومتوافقة مع القانون العام" – "تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٤)، وتليها الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة للقيام بواجباتها بشكل مستقل ومهني" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٢)، وتليها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بما يخدم المصلحة العامة" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢) ونصها "يساهم الإطار التنظيمي للحاكمية المؤسسية بتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية." بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.٢٩)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٣٥). ويفسر الباحث النتيجة بأن الشركات ملتزمة بشكل جيد بالتشريعات والقوانين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مبدأ حماية حقوق المساهمين

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ حماية حقوق المساهمين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ حماية حقوق المساهمين

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	١٢	يحق للمساهمين المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة.	٤.٤٨	.٦١٥	مرتفع
٢	٩	يتم تسجيل ونقل ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن ودقيق.	٤.٤٣	.٥٥١	مرتفع
٣	١٠	يحصل المساهمون على البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بالوقت المناسب وبشكل دوري.	٤.٣٤	.٥٩٣	مرتفع
٣	١١	يشارك المساهمون في التصويت لإنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	٤.٣٤	.٦٠٤	مرتفع
٣	١٣	يتم إبلاغ المساهمين بالقرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة.	٤.٣٤	.٦٢٧	مرتفع
٦	١٧	يتم تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركة.	٤.٢٤	.٥٦٩	مرتفع
٧	١٦	يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تؤثر في السيطرة على الشركة بما لا يتناسب مع ملكياتهم.	٤.١٩	.٦٤٩	مرتفع
٨	١٥	يخضع تقديم مكافآت على شكل أسهم لأعضاء مجلس الإدارة الى موافقة المساهمين أولا.	٤.١١	.٦٩٣	مرتفع
٩	١٤	يحق للمساهمين التصويت غيابيا.	٤.١٠	.٧٨١	مرتفع
		مبدأ حماية حقوق المساهمين	**٤.٢٨**	**.٣٠١**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.١٠-٤.٤٨) حيث جاءت الفقرة رقم (١٢) والتي تنص على "يحق للمساهمين المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٤٨)، وتليها الفقرة رقم (٩) والتي تنص على "يتم تسجيل ونقل ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن ودقيق" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٣)، ويليها الفقرات رقم (١٣-١١-١٠) والتي تنص على "يحصل المساهمون على البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بالوقت المناسب وبشكل دوري"، "يشارك المساهمون في التصويت لإنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة"، " يتم إبلاغ المساهمين بالقرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٤)، وتليها الفقرة رقم (١٧) والتي تنص على "يتم تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركة" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٤)، وتليها الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تؤثر في السيطرة على الشركة بما لا يتناسب مع ملكياتهم" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٩)، وتليها الفقرة رقم (١٥) والتي تنص على "يخضع تقديم مكافآت على شكل أسهم لأعضاء مجلس الإدارة الى موافقة المساهمين أولا" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (٤.١١)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٤) ونصها "يحق للمساهمين التصويت غيابيا" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.١٠)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٢٨). ويفسر الباحث النتيجة بأنّ إدارات الشركات تحافظ على حقوق المساهمين من خلال الإلتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وفعالية آليات الحوكمة وشموليتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	١٨	تتم معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متساوية.	٤.٤٥	.٦٢٥	مرتفع
٢	٢١	تقوم الشركة بإزالة أي عائق امام المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.	٤.٣١	.٦٤٢	مرتفع
٣	٢٠	تتم حماية مساهمي الأقلية من اساءة استغلال أصحاب النسب الحاكمة.	٤.٢٧	.٦٦٠	مرتفع
٤	١٩	يحصل المساهمون على المعلومات الخاصة بحقوق التصويت قبل شراءهم الأسهم.	٤.٢٣	.٧٢٩	مرتفع
٥	٢٢	يتم منع تداول الأسهم بين المساهمين داخل الشركة.	٤.٢٠	.٦٩٨	مرتفع
٥	٢٤	يلتزم كل من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالإفصاح عن مصالحهم الشخصية في الشركة.	٤.٢٠	.٦٨٨	مرتفع
٧	٢٣	يوجد تسهيلات تسمح للمستثمرين الأجانب المشاركة في التصويت عبر الحدود.	٣.٩٤	.٨٤١	مرتفع
		مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	**٤.٢٣**	**.٣٨٦**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٣.٩٤-٤.٤٥) حيث جاءت الفقرة رقم (١٨) والتي تنص على "تتم معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متساوية" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٤٥)، وتليها الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "تقوم الشركة بإزالة أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عائق امام المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣١)، وتليها الفقرة رقم (٢٠) والتي تنص على "تتم حماية مساهمي الأقلية من اساءة استغلال أصحاب النسب الحاكمة" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٧)، وتليها الفقرة رقم (١٩) والتي تنص على "يحصل المساهمون على المعلومات الخاصة بحقوق التصويت قبل شراءهم الأسهم" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٣)، وتليها الفقرتين رقم (٢٤-٢٢) والتي تنص على "يتم منع تداول الأسهم بين المساهمين داخل الشركة "، " يلتزم كل من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالإفصاح عن مصالحهم الشخصية في الشركة" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٠)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٣) ونصها "يوجد تسهيلات تسمح للمستثمرين الأجانب المشاركة في التصويت عبر الحدود" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٩٤)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٢٣). ويفسر الباحث النتيجة بأن الشركات تحافظ على معاملة كافة المساهمين معاملة متساوية، بغض النظر عن نسبة المساهمة، وهذا يتفق مع القوانين والتشريعات المحلية مما يدل على الالتزام بشكل جيد بتلك القوانين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مبدأ دور أصحاب المصالح

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ دور أصحاب المصالح مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

جدول (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ دور أصحاب المصالح

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢٩	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الإتفاقيات.	٤.٢٠	.٦٦٧	مرتفع
٢	٢٥	يوجد تعاون فعال بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل.	٤.١٨	.٦٠١	مرتفع
٣	٢٦	يكفل القانون حق تعويض أصحاب المصالح في الشركة في حال التأثير السلبي على حقوقهم.	٤.١٦	.٦٩٩	مرتفع
٤	٢٧	يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.	٤.١٥	.٧٠٥	مرتفع
٤	٣٠	يتمكن أصحاب المصالح من الإتصال بالإدارة للتعبير عن أي شأن يخص حقوقهم.	٤.١٥	.٦٨٥	مرتفع
٤	٣١	تقوم الشركة بإبلاغ الدائنين بالمصاعب التي تواجهها وذلك لضمان حقوقهم.	٤.١٥	.٧٤٤	مرتفع
٧	٢٨	يتم توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح المشاركين في حوكمة الشركة بشكل دوري وفي الوقت المناسب.	٤.٠٨	.٧٢٧	مرتفع
		مبدأ دور أصحاب المصالح	**٤.١٦**	**.٤٣٥**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٠٨-٤.٢٠) حيث جاءت الفقرة رقم (٢٩) والتي تنص على "يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الإتفاقيات" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٢٠)، وتليها الفقرة رقم (٢٥) والتي تنص على "يوجد تعاون فعال بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٨)، وتليها الفقرة رقم (٢٦) والتي تنص على "يكفل القانون حق تعويض أصحاب المصالح في الشركة في حال التأثير السلبي على حقوقهم " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٣)، وتليها الفقرات رقم (٣١-٣٠-٢٧) والتي تنص على "يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات"، " يتمكن أصحاب المصالح من الإتصال بالإدارة للتعبير عن أي شأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخص حقوقهم"، "تقوم الشركة بإبلاغ الدائنين بالمصاعب التي تواجهها وذلك لضمان حقوقهم" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٥)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٨) ونصها "يتم توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح المشاركين في حوكمة الشركة بشكل دوري وفي الوقت المناسب" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.٠٨)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٤.١٦). ويفسر الباحث النتيجة بأن الشركات تقوم بتشجيع أصحاب المصالح على الإستثمار والتعامل مع الشركة من خلال احترام حقوقهم ومشاركتهم بتعزيز انجاح الشركة على المدى البعيد.

خامسا: مبدأ الإفصاح والشفافية

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	٣٢	يتم الإفصاح أهداف الشركة والنتائج المالية ونتائج العمليات بشكل كامل.	٤.٤٨	.٥٥٥	مرتفع
٢	٣٣	تفصح الشركة عن كبار المساهمين فيها وحقوق التصويت وعمليات الأطراف ذات العلاقة.	٤.٤٥	.٥٧٧	مرتفع
٢	٣٦	يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في الأردن.	٤.٤٥	.٦٦٨	مرتفع
٤	٣٤	يتم الإفصاح عن معلومات أعضاء مجلس الإدارة و سياسات مكافآتهم بشكل كافي.	٤.٤١	.٦٤٢	مرتفع
٥	٣٨	يكون المدققون الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين عند الحاجة لذلك.	٤.٣٧	.٦٩٩	مرتفع
٦	٣٥	يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة في الشركة.	٤.٣٦	.٧٤٥	مرتفع
٦	٣٧	تعتمد الشركة مدقق خارجي مستقل وقابل للتغير كل فترة للتأكد من تمثيل القوائم المالية للمركز المالي وأداء الشركة.	٤.٣٦	.٦٢١	مرتفع
٨	٣٩	ترتبط لجنة التدقيق بمجلس الإدارة بشكل مباشر.	٤.٣٤	.٦٠٦	مرتفع
٩	٤٠	يوجد سهولة في الحصول على المعلومات من قبل المستخدمين المختلفين بالوقت المناسب وبتكلفة مناسبة.	٤.٣٣	.٦٩٠	مرتفع
١٠	٤١	تقوم الشركة بنشر قوائم مالية مرحلية خلال السنة.	٤.٣١	.٧٥٣	مرتفع
		مبدأ الإفصاح والشفافية	**٤.٣٨**	**.٣٧٧**	**مرتفع**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٣١-٤.٤٨) حيث جاءت الفقرة رقم (٣٢) والتي تنص على "يتم الإفصاح أهداف الشركة والنتائج المالية ونتائج العمليات بشكل كامل" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٤٨)، وتليها الفقرتين رقم (٣٦-٣٣) والتي تنص على " تفصح الشركة عن كبار المساهمين فيها وحقوق التصويت وعمليات الأطراف ذات العلاقة "، " يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في الأردن " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٥)، وتليها الفقرة رقم (٣٤) والتي تنص على "يتم الإفصاح عن معلومات أعضاء مجلس الإدارة و سياسات مكافآتهم بشكل كافي " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤١)، وتليها الفقرة رقم (٣٨) والتي تنص على " يكون المدققون الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين عند الحاجة لذلك " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٧)، وتليها الفقرتين رقم (٣٧-٣٥) والتي تنص على " يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة في الشركة "، "تعتمد الشركة مدقق خارجي مستقل وقابل للتغير كل فترة للتأكد من تمثيل القوائم المالية للمركز المالي وأداء الشركة" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٦)، وتليها الفقرة رقم (٣٩) والتي تنص على " ترتبط لجنة التدقيق بمجلس الإدارة بشكل مباشر " في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٤)، وتليها الفقرة رقم (٤٠) والتي تنص على " يوجد سهولة في الحصول على المعلومات من قبل المستخدمين المختلفين بالوقت المناسب وبتكلفة مناسبة " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤١) ونصها "تقوم الشركة بنشر قوائم مالية مرحلية خلال السنة" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.٣١)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٣٨). ويفسر الباحث النتيجة بأن الشركات تقوم بالإفصاح عن ملكيات الأسهم ويتم نشر المعلومات الكافية والإفصاح عن أي ممارسة أو أي مخاطر جوهرية أم غير جوهرية، بالإضافة إلى فعالية نظام الرقابة في الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	٤٢	يستند أعضاء مجلس الإدارة على معلومات كاملة لإتخاذ القرارات المناسبة للشركة.	٤.٣٧	.٦١٣	مرتفع
٢	٤٣	يقوم مجلس الإدارة بمعاملة كافة المساهمين بصورة عادلة.	٤.٣٤	.٦٣٨	مرتفع
٢	٤٤	يقوم مجلس الإدارة بتطبيق مهامه وفق معايير أخلاقية عالية. (النزاهة، السرية، المسؤولية، العدالة، إلخ..)	٤.٣٤	.٦٦٢	مرتفع
٢	٤٥	يشرف مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع أهدافها.	٤.٣٤	.٦٦٢	مرتفع
٥	٤٦	يشرف مجلس الإدارة على تعيين كبار الموظفين وتحديد رواتبهم ومعايير مكافآتهم.	٤.٢٨	.٧٢٦	مرتفع
٦	٤٧	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح.	٤.١٦	.٧١٨	مرتفع
٧	٤٨	يقوم مجلس الإدارة بتكليف أعضاء مستقلين لممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة.	٤.٠٨	.٨٥٦	مرتفع
		مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	**٤.٢٧**	**.٤٣٤**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٠٨-٤.٣٧) حيث جاءت الفقرة رقم (٤٢) والتي تنص على "يستند أعضاء مجلس الإدارة على معلومات كاملة لإتخاذ القرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناسبة للشركة" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٣٧)، وتليها الفقرات رقم (٤٥-٤٤-٤٣) والتي تنص على "يقوم مجلس الإدارة بمعاملة كافة المساهمين بصورة عادلة "، " يقوم مجلس الإدارة بتطبيق مهامه وفق معايير أخلاقية عالية. (النزاهة، السرية، المسؤولية، العدالة، إلخ..) "، "يشرف مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع أهدافها" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٣٤)، وتليها الفقرة رقم (٤٦) والتي تنص على " يشرف مجلس الإدارة على تعيين كبار الموظفين وتحديد رواتبهم ومعايير مكافآتهم " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٢٨)، وتليها الفقرة رقم (٤٧) والتي تنص على " يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.١٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٨) ونصها "يقوم مجلس الإدارة بتكليف أعضاء مستقلين لممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.٠٨)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٢٧). ويفسر الباحث النتيجة بأن مجالس الإدارة في الشركات تبذل العناية الكافية لتحقيق مصلحة المساهمين ونمو الشركة من خلال وضع استراتيجية عمل ومراقبتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع: جودة الإبلاغ المالي

في هذا الجزء من الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بجودة الإبلاغ المالي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية.

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بجودة الإبلاغ المالي

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	إنّ المعلومات المالية المنشورة تعتبر قادرة على احداث تغيير في القرارات.	٤.٥٩	.٥٦١	مرتفع
٢	١١	تقوم الشركة بعرض المعلومات بشكل واضح.	٤.٥١	.٦٤٩	مرتفع
٣	١٠	يتم تصنيف المعلومات بشكل جيد.	٤.٥٠	.٦٥٩	مرتفع
٤	٤	إنّ المعلومات الموجودة في التقارير خالية من التحيز وتمثل الظاهرة الاقتصادية بأمانة.	٤.٤٩	.٦٩١	مرتفع
٥	٢	تتصف المعلومات المالية في الشركة بالخاصية التوكيدية لنتائج القرارات السابقة.	٤.٤٦	.٦٦٩	مرتفع
٦	٣	جميع المعلومات الضرورية موجودة ومعبر عنها بشكل كامل.	٤.٤٥	.٦٣٦	مرتفع
٦	٧	تطبّق طرق القياس والتقدير بشكل حيادي دون تحيز.	٤.٤٥	.٧٢٨	مرتفع
٨	٥	تحافظ الشركة على الثبات بإستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية في عدة فترات.	٤.٤٤	.٦٧٨	مرتفع
٩	٨	تتوفر المعلومات المناسبة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم.	٤.٤٣	.٦٩٧	مرتفع
١٠	٩	تعتبر المعلومات المنشورة سهلة الفهم بالنسبة لجميع المستخدمين المحتملين.	٤.٤١	.٦٩٤	مرتفع
١١	٦	يتم تطبيق طرق القياس والتقدير بدون أخطاء مادية.	٤.٣٦	.٦٩٨	مرتفع
		جودة الإبلاغ المالي	**٤.٤٦**	**.٤٥٦**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (٤.٣٦-٤.٥٩) حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "إنّ المعلومات المالية المنشورة تعتبر قادرة على احداث تغيير في القرارات" بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤.٥٩)، وتليها الفقرة رقم (١١) والتي تنص على " تقوم الشركة بعرض المعلومات بشكل واضح " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٤.٥١)، وتليها الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على " يتم تصنيف المعلومات بشكل جيد " في المرتبة الثالثة بمتوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسابي بلغ (٤.٥٠) وتليها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " إنّ المعلومات الموجودة في التقارير خالية من التحيز وتمثل الظاهرة الاقتصادية بأمانة " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٩)، وتليها الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " تتصف المعلومات المالية في الشركة بالخاصية التوكيدية لنتائج القرارات السابقة " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٦)، وتليها الفقرتين رقم (٧-٣) والتي تنص على " جميع المعلومات الضرورية موجودة ومعبر عنها بشكل كامل "، " تطبّق طرق القياس والتقدير بشكل حيادي دون تحيز " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٥)، وتليها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " تحافظ الشركة على الثبات بإستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية في عدة فترات" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٤)، وتليها الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "تتوفر المعلومات المناسبة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤٣)، وتليها الفقرة رقم (٩) والتي تنص على " تعتبر المعلومات المنشورة سهلة الفهم بالنسبة لجميع المستخدمين المحتملين " في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ (٤.٤١)، بينما جاءت الفقرة رقم (٦) ونصها "يتم تطبيق طرق القياس والتقدير بدون أخطاء مادية" بأدنى متوسط حسابي بلغ (٤.٣٦)، وبلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (٤.٤٦).

٤-٤: نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد

الجدول التالي يوضح المتغيرات المستقلة المدخلة في معادلة الانحدار بطريقة (Enter) والتي تساعد في تقييم المساهمة النسبية للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٥) المتغيرات الداخلة (Variable Entered)*

النموذج	المتغيرات الداخلة	الطريقة
١	مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة، مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية، مبدأ دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين، مبدأ حماية حقوق المساهمين	Enter

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول (١٥) إلى أن جميع المتغيرات داخلة في معادلة الانحدار (مبدأ الإفصاح والشفافية، ومبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية، ومبدأ حماية حقوق المساهمين، ومبدأ مسؤوليات مجلس الادارة، ومبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح)، كما يتبين أنه لا يوجد متغيرات مستبعدة، بينما الطريقة المستعملة (Enter).

٤-٥: نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

جدول (١٦) جدول نموذج الدراسة [b](Model Summary)

النموذج	R	R^2	Adjusted R^2
١	.٦١٠(a)	.٣٧٢	.٣٤٤

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من الجدول (١٦) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (٠.٦١٠)، كما هو موضح قيمة معامل التحديد ويحدد بـ (R^2) بقيمة (٠.٣٧٢) والذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يفسر بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج (زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST) ولهذا يتم حساب معامل التحديد المعدل ($Adjusted\ R^2$) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (٠.٣٤٤)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (٣٤.٤%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والباقي تُعزى إلى عوامل أخرى.

٤-٦: اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد

يمثل الجدول (١٧) نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (١٧) نتائج تحليل التباين[b]

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	١٠.٩٦٦	٦	١.٨٢٨	١٣.٤٢٢	.٠٠٠(a)
البواقي	١٨.٥٢٠	١٣٦	.١٣٦		
المجموع	٢٩.٤٨٦	١٤٢			

المصدر: من إعداد الباحث

يوضح جدول (١٧) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق التحليل الإحصائي (F). وتم صياغة فرضياته كالآتي:

الفرضية الصفرية: نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي (لا يوجد تأثير لمبادئ الحاكمية على جودة الإبلاغ المالي).

الفرضية البديلة: نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير لمبادئ الحاكمية على جودة الإبلاغ المالي).

ومن خلال ما يبينه جدول (١٧) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار(F) مقدرة بـ (١٣.٤٢٢) وبمستوى الدلالة قدرت بـ (Sig = ٠.٠٠٠) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا يكون لنموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل (مبادئ الحاكمية المؤسسية) والمتغير التابع (جودة الإبلاغ المالي).

ومن هذا المنطلق يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن "نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع)" وعليه فإنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة (مبادئ الحاكمية المؤسسية) على المتغير التابع (جودة الإبلاغ المالي)، إذ فسرت المتغيرات المستقلة ما مقداره (٣٤.٤%) من المتغير التابع.

وهكذا يُمكن القول أنه يوجد على الأقل مبدأ واحد من مبادئ الحاكمية المؤسسية يُؤثر على جودة الإبلاغ المالي والذي يُمكن أن يكون معنوي، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

٤-٧: اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد

الجدول (١٨) يُوضح قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما يلي:

جدول (١٨) أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

	قيمة (B)	قيمة (Beta)	قيمة T	الدلالة الإحصائية
الثابت	.٤٧٠		.٨٩٥	.٣٧٣
مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية	.٣٠٧	.٢٢٣	٢.٤٣٣	.٠١٦
مبدأ حماية حقوق المساهمين	.١٠٦	.٠٧٠	.٧٦٧	.٤٤٥
مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين	-.٢٣٩	-.٢٠٢	-٢.٢٣٣	.٠٢٧
مبدأ دور أصحاب المصالح	.١٤٣	.١٣٦	١.٥٦٩	.١١٩
مبدأ الإفصاح والشفافية	.٤٠٠	.٣٣٢	٣.٧٤٤	.٠٠٠
مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة	.٢٠٣	.١٩٣	٢.١٠٠	.٠٣٨

المصدر: من إعداد الباحث

*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع: جودة الإبلاغ المالي

من خلال الجدول (١٨) فإن:

اختبار (t) يسعى لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع "الحد الثابت":

الفرضية الصفرية: قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر.

الفرضية البديلة: قيمة الحد الثابت تساوي الصفر.

وبالتالي من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (١٨) فإن معلمة الحد الثابت (Sig =٠.٣٧٣) اكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) ولهذا تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة والتي تنص أن" قيمة الحد الثابت تساوي الصفر".).

٤-٨: اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية الصفرية الرئيسية: لا يوجد اثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H.١: لا يوجد اثر لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (٢.٤٣٣)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠١٦) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر لمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

H٠٢: لا يوجد اثر لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (٠.٧٦٧)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٤٤٥) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ ٠.٠٥)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة.

H٠٣: لا يوجد اثر لمبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (٢.٢٣٣-)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٢٧) وهي أقل من مستوى الدلالة (α ≤ ٠.٠٥)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه "يوجد اثر لمبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن "

H٠٤: لا يوجد اثر لمبدأ دور أصحاب المصالح على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (١.٥٦٩)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.١١٩) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≤ ٠.٠٥)، وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة.

H٠٥: لا يوجد اثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (٣.٧٤٤)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة (α ≤ ٠.٠٥)، وعليه فإنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه "يوجد اثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن."

H.٦: لا يوجد اثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن.

يتضح من خلال جدول رقم (١٨) أن قيمة (t) بلغت (٢.١٠٠)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٣٨) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)، وعليه فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس
الإستنتاجات والتوصيات

٥-١: الإستنتاجات

٥-٢: التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-١: الإستنتاجات

استناداً الى التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المعنونة أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، عن طريق تحليل البيانات واختبار الفرضيات يمكننا صياغة الاستنتاجات التالية:

أ- إن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن يعتبر مرتفع، حيث كان مبدأ الإفصاح والشفافية في المرتبة الأولى من ناحية التطبيق، بينما جاء تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في المرتبة الأخيرة. ويرى الباحث أنّ السبب يعود إلى الزام الشركات قانونياً بتطبيق مبادئ الحاكمية.

ب- يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن:

١. يؤثر مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ويرى الباحث أن سبب وجود هذا التأثير إلى اهتمام الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن بتفعيل إطار الحاكمية المؤسسية في الشركات من خلال وجود قوانين وأنظمة عصرية تعزز قواعد الشفافية والنزاهة. واتفقت نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دارسة (المناصير، ٢٠١٣) ودراسة (احمد، ٢٠١٢) واختلفت مع دراسة (ابو حمام ٢٠٠٩).

٢. لا يؤثر مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ويعتقد الباحث أن السبب في عدم وجود أثر إلى ضعف اهتمام الشركات بالإجراءات الخاصة بحقوق التصويت.واتفقت نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دراسة (ابو حمام ٢٠٠٩) ودراسة (الحميدي، ٢٠١١) واختلفت مع دراسة (المناصير، ٢٠١٣).

٣. يؤثر مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ويرى الباحث أن سبب ظهور الأثر يعود إلى أن الشركات تتعامل مع المساهمين بشكل عادل دون النظر إلى نسبة المساهمة. وتتفق نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دراسة (احمد، ٢٠١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. لا يؤثر مبدأ دور أصحاب المصالح على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ويرى الباحث أن سبب عدم وجود تأثير إلى عدم وجود قنوات اتصال فعالة بين إدارات الشركات وأصحاب المصالح. واتفقت نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دراسة (ابو حمام ٢٠٠٩) واختلفت مع دراسة (احمد، ٢٠١٢).

٥. يؤثر مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ويستنتج الباحث أن سبب وجود الأثر يعود إلى إهتمام الشركات بإعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في الأردن بالإضافة لإستقلالية المدقق الخارجي. وتتفق نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دراسة (احمد، ٢٠١٢) ودراسة (المناصير، ٢٠١٣) واختلفت مع دارسة (ابو حمام، ٢٠٠٩).

٦. يؤثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة الابلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن، ويرى الباحث أن سبب ظهور الأثر إلى اهتمام الشركات بتفعيل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث تقوم مجالس الإدارة بمهامها بمهنية عالية بالإضافة لإلتزام مجالس الإدارة بالمعايير الأخلاقية. وتتفق نتيجة هذا المبدأ مع نتيجة دارسة (الجوهر، ٢٠١١) واختلفت مع دراسة (الحميدي، ٢٠١١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢: التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١. زيادة اهتمام الشركات بتفعيل مبدأ حقوق المساهمين، من خلال تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، وزيادة اهتمام الشركات بالإجراءات الخاصة بحقوق التصويت.

٢. التركيز على الإهتمام بدور أصحاب المصالح والإفصاح عن المعلومات التي تساعدهم بإتخاذ القرارات المناسبة، وفتح قنوات اتصال فعالة مع مجلس الإدارة تساهم في منحهم صلاحيات أوسع فى ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يعزز الثقة بالمعلومات المالية.

٣. قيام الشركات بعقد دورات تدريبية للموظفين في الحاكمية المؤسسية والإبلاغ المالي مما يساهم في زيادة التزامهم بمبادئ الحاكمية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

٤. اهتمام الجامعات الأردنية بأن توسع مناهج التدريس المتعلقة بالحاكمية لترسيخ مفهوم الحاكمية المؤسسية لدى الطلاب ومن ثم المجتمع، وذلك لأهميتها من الجانب النظري والعملي.

٥. الاستمرار على تأكيد أهمية التزام المشروعات بقواعد ومبادئ الحاكمية الأمر الذي يحقق أهداف الحاكمية وينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية وعلى مستخدمي هذه التقارير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

- أبو حمام، ماجد، (٢٠٠٩)، **"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة، فلسطين.
- أبو نصار، محمد، جمعة حميدات، (٢٠٠٩)، **"معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية"**، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، مكتبة الجامعة الأردنية.
- أحمد، طلحة، (٢٠١٢)، **"أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة مجمع صيدال"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.
- اسماعيل، علي عبد الجابر، (٢٠١٠)،**"العلاقة بين التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي"**،رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، (٢٠٠٧)، **"دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن"**.https://www.sdc.com.jo/
- الججاوي، طلال محمد علي، حيدر علي المسعودي، (٢٠١٤)، **"المحاسبة المالية (المتوسطة) على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"**، الطبعة الثانية، كربلاء، العراق، دار الكتب موزعون – ناشرون.
- جهلول، عمار حبيب، (٢٠١١)، **"النظام القانوني لحوكمة الشركات"**، الطبعة الأولى، القادسية، العراق، دار نيبور للطباعة والنشر.
- الجوهر، كريمة، (٢٠١١)، **"العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين"**، مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٩٠.
- الحميدي، محمد صبحي عبدالله، (٢٠١١)، **"أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال: المفرق، الأردن.
- حنان، رضوان حلوة، (٢٠٠٦)، **"النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة "**، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، دار وائل للنشر.
- الخرابشة، سامي محمد، (٢٠١٣)، **"حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية.
- خضر، أحمد علي، (٢٠١٢)، **"حوكمة الشركات"**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.
- الخضيري، محسن أحمد، (٢٠٠٥)، **" حوكمة الشركات"**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مجموعة النيل العربية.
- درويش، عدنان بن حيدر، (٢٠٠٧)، **" حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة "**، اتحاد المصارف العربية.
- راضي، محمد سامي، (٢٠١٥)، **" تحليل التقارير المالية محاسبي – مالي – ائتماني "**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، دار التعاليم الجامعي.
- الربيعي،حاكم محسن،حمد الحسين راضي، (٢٠١١)،**"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الرفاعي، خليل، (٢٠١٤)،**" مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان"**، مجلة الباحث، العدد ١٤، ص ٢٥٧-٢٧٠.
- سالار، جيوار أحمد، (٢٠٠٦)، **"أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها"**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سلام، محمد أحمد، (٢٠١٤)، **" حوكمة الشركات ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة "**، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- السواعي. خالد، (٢٠١٠)، **"مدخل الى تحليل البيانات بإستخدام SPSS "**، الطبعة الأولى، اربد، الأردن، مطبعة عالم الكتب الحديث.
- سويلم، محمد علي، (٢٠١٠)، **" حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة "**،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية.
- الشحادات،محمد قاسم وعبد الجليل، (٢٠١٢)، **"أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ٨، العدد ١.
- طالب،علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني، (٢٠١١)، **" الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف "**،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر.
- العبدلي (٢٠١٢): **"أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية"**، رسالة ماجستير،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- غرفة صناعة عمان،(٢٠١٣)،**"نشرة المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني"**، مركز الدراسات الاقتصادية الصناعية، العدد الثالث، ص ١٠-٩، عمان، الأردن.
- لطفي، أمين،(٢٠٠٨)، **" إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة "**، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
- مدكور، فوزي، (٢٠١٢)، **"الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي"**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- المناصير،(٢٠١٣)، **"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- مؤسسة لجنة المعايير الدولية، International Accounting Standard Board، (٢٠٠٨)، **"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"**،(ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)،ص ٧٨-٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هيئة الأوراق المالية،(٢٠٠٨)، **" دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان"**. https://www.sdc.com.jo/
- هيئة التامين الاردنية، (٢٠٠٦)،**"تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين"**،http://www.joif.org/
- وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية،http://www.mit.gov.jo .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

- A.Shayib, Mohammed, (٢٠١٣), **"Applied Statistics"**,١st edition, ebook, Retrieved May-٢١- ٢٠١٥ from www.bookboon.com.

- Abu Nassar, Mohammad and Zedan, Hala,(٢٠١٤),**"The Effect of Corporate Governance on Operating Performance of Jordanian Manufacturing Companies: Evidence from Amman Stock Exchange"**, Dirasat, Administrative Sciences, Volume ٤١, No ٢.

- Alamgir, M., (٢٠٠٧),**"corporate Governance: A Risk perspective. Paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development",** a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May pp: ٧-٨.

- Al-Maryani, Majeed, (٢٠١٤),**"Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting for Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case of Iraqi Listed Firms",**Dirasat, Administrative Sciences, Volume ٤١, No. ١.

- Ankarath, Nandakumar, Kalpesh J. Mehta,T.P. Ghosh,Yass A. Alkafaji, (٢٠١٠),**"Understanding Fundamentals IFRS International Financial Reporting Standards",** John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Asaad, Abubakar, (٢٠٠٨), **"Statistics Made Simple For Researchers"**, ١st edition, Rex book store INC,Philippine.
- Asian Development Bank Institute (٢٠٠٤)، **"Corporate Governance in Asia: Recent Evidence From Indonesia"**، Korea، Malaysia، and Thailand: ADBA.
- British and Irish Ombudsman Association،(٢٠٠٩)،" **Guide to principles of good governance"** ،p ٧
- Dey Aiyesha، (٢٠٠٥)،**"Corporate Governance and Financial Reporting Credibility"**, A Dissertation for the degree of doctor of philosophy in The University of Northwestern, Unpublished.
- Financial Accounting Standards Board, **Financial Accounting Series**, July, ٢٠٠٦.
- Financial Reporting Council,(٢٠١٢), **"What Do We Mean by the Term Financial Reporting**", Especially in Relation to Integrated Reporting?",Australian Government.
- Hatch, Garrett, (٢٠١٣)," **Federal Financial Reporting: An Overview"**, Congressional Research Service.
- IAS ١, (٢٠١١), **"Presentation of Financial Statements ",** EC staff consolidated version.
- International Accounting Standards Board,(٢٠٠٨), **"Exposure Draft Of An Improved Conceptual Framework for Financial Reporting**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **",** International Accounting Standards Committee Foundation, Retrieved April-٢٥- ٢٠١٥ from http://www.ifrs.org/

- International and Finance Corporation (IFC), (٢٠٠٩)., **"practical Guide to Corporate Governance Experiences Form the Latin American Companies Circle"**,WAshingtan, DC.

- Joshua Ronen, (٢٠٠٦). **"A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance** ", Journal of Engineering andTechnology Management, Vol. ٢٣, No. ١-٢, pp: ١٣٠-١٤٦.

- Kaur,Jatinder, (٢٠١٤),**"Corporate Governance and Financial Performance: A Case of Indian Banking Industry",** Asian Journal of Multidisciplinary Studies, Vol ٢, Issue ٢.

- Kent, Pamela, Stewart, Jenny, (٢٠٠٨**),"Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards"**, Bond University ePublications@bond.

- Klai,N and Omri, A (٢٠١١), **"Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Frims",** International Business Research, Vol ٤, N ١.

- Macey, J,(٢٠٠٨),**"Corporate Governance: promises Kept"**, promises Broken.

- Mongiello, Marco, (٢٠١٠**),"International Financial Reporting** ",١st edition, ebook, Retrieved May-٢١- ٢٠١٥ from www.bookboon.com.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- OECD, (٢٠٠٤), **"Principles of Corporate Governance"**, p١٧-٢٥ Retrieved March-١٠- ٢٠١٥ from http://www.oecd.org/.

- Rehman, Mobeen, Ur,(٢٠١٣), **"Impact of Corporate Governace on Overoll Firm Performance"**, INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, Vol ٤, No ١١.

- Shawwa, Mahmoud, (٢٠٠٧),**"Corporate Governance and Firm's Performance in Jordan",** University of Wales,Bangor.

- Solomon, Jill, Aris Solomon,(٢٠٠٤), "**Corporate Governance and Accountability**", John Wiley & Sons Ltd, Chichester, England.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (١)

استبانة الدراسة

جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة
برنامج الماجستير

أخي، أختي المجيب ة/..... المحترم

تحية طيبة وبعد...

الاستمارة التي بين أيديكم هي جزء من متطلبات البحث الموسوم "أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن "، وتهدف هذه الاستبانة من خلال ما تحتويه من أسئلة إلى التعرف على أرائكم حول مدى تأثير تطبيق مبادئ الحاكمية على جودة الإبلاغ المالي.

إن حرصكم على تقديم البيانات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع البحث، وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والخروج بالتوصيات التي تساعد في وضع حلول مناسبة لموضوع الدراسة. لذا نرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وعناية.

علما أن البيانات التي ستوفرها الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

ملاحظة: بعد تفضلك بالإطلاع على كل سؤال ستجد مجموعة من الإجابات البديلة، يرجى وضع أشارة (✓) أمام الجواب المناسب.

ولكم فائق الشكر والتقدير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشراف

الدكتور عبدالرحمن خالد الدلابيح

الباحث

مهند ياسين البلخي

القسم الأول: المعلومات العامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) في الفراغ بما يتناسب وإجابتكم

	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
١) المؤهل العلمي	☐	☐	☐	☐	☐
٢) الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات ☐	من ٥ إلى ١٠ سنوات ☐	من ١٠ إلى ١٥ سنة ☐	من ١٥ إلى ٢٠ سنة ☐	٢٠ سنة فأكثر ☐
٣) المسمى الوظيفي	مدير مالي ☐	رئيس قسم الحسابات ☐	مدقق داخلي ☐	معاون مدقق داخلي ☐	أخرى اذكرها..... ☐
٤) عدد الدورات او المؤتمرات التي شاركت فيها في الحاكمية المؤسسية	لاتوجد أي مشاركة ☐	من١ إلى ٥ دورات ☐	من٦ إلى ١٠ دورات ☐	من ١١ إلى ١٥ دورة ☐	١٦دورة فأكثر ☐

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) عدد الدورات او المؤتمرات التي شـــاركت فيها في الإبلاغ المالي	لاتوجد أي مشاركة ☐	من١ إلى ٥ دورات ☐	من ٦ إلى ١٠ دورات ☐	من ١١ إلى ١٥ دورة ☐	١٦ دورة فأكثر ☐
٦) الشهادات المهنية	CPA ☐	JCPA ☐	CMA ☐	CA ☐	اخرى ☐

القسم الثاني:

أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة الصناعية العامة في الأردن.

المتغير المستقل: مبادئ الحاكمية المؤسسية

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
	مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعّال للحاكمية المؤسسية					
١	يوجد اطار تنظيمي يساهم بالتأثير على الأداء الاقتصادي الشامل.					
٢	يساهم الإطار التنظيمي للحاكمية المؤسسية بتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.					
٣	يوجد قوانين وتنظيمات في الشركة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ ومتوافقة مع القانون العام.					
٤	يتم تطبيق القوانين في الشركة بطريقة تتسم بالعدالة وعدم التحيز.					
٥	يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بما يخدم المصلحة العامة.					
*الجهات الإشرافية: مثل (الإدارة العامة.)، الجهات التنظيمية: مثل (رؤساء الأقسام.)، الجهات التنفيذية: مثل (خدمة الزبائن.)						
٦	تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة الكافية للقيام بواجباتها.					
٧	تتمتع الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالنزاهة للقيام بواجباتها بشكل مستقل ومهني.					
٨	تصدر قرارات الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الوقت المناسب.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبدأ حماية حقوق المساهمين						
٩	يتم تسجيل ونقل ملكية الأسهم بين المساهمين بأسلوب آمن ودقيق.					
١٠	يحصل المساهمون على البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركة بالوقت المناسب وبشكل دوري.					
١١	يشارك المساهمون في التصويت لإنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.					
١٢	يحق للمساهمين المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة.					
١٣	يتم إبلاغ المساهمين بالقرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة.					
١٤	يحق للمساهمين التصويت غيابياً.					
١٥	يخضع تقديم مكافآت على شكل أسهم لأعضاء مجلس الإدارة الى موافقة المساهمين أولاً.					
١٦	يتم الإفصاح عن اتفاقات المساهمين التي تؤثر في السيطرة على الشركة بما لا يتناسب مع ملكياتهم.					
١٧	يتم تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركة.					
مبدأ المعاملة العادلة بين المساهمين						
١٨	تتم معاملة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متساوية.					
١٩	يحصل المساهمون على المعلومات الخاصة بحقوق التصويت قبل شراءهم الأسهم.					
٢٠	تتم حماية مساهمي الأقلية من اساءة استغلال أصحاب النسب الحاكمة.					
٢١	تقوم الشركة بإزالة أي عائق امام المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.					
٢٢	يتم منع تداول الأسهم بين المساهمين داخل الشركة.					
٢٣	يوجد تسهيلات تسمح للمستثمرين الأجانب المشاركة في التصويت عبر الحدود.					
٢٤	يلتزم كل من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالإفصاح عن مصالحهم الشخصية في الشركة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	مبدأ دور أصحاب المصالح					
* أصحاب المصالح: هم الأشخاص أو الجهات أو المنظمات الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة مثل (المستثمرين والموظفين والعملاء والدائنين والموردين والجهات الحكومية وغيرهم..).						
٢٥	يوجد تعاون فعال بين الشركة وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل.					
٢٦	يكفل القانون حق تعويض أصحاب المصالح في الشركة في حال التأثير السلبي على حقوقهم.					
٢٧	يوجد آليات لتعزيز الأداء لأجل مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.					
٢٨	يتم توفير المعلومات الملائمة لأصحاب المصالح المشاركين في حوكمة الشركة بشكل دوري وفي الوقت المناسب.					
٢٩	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو الإتفاقيات.					
٣٠	يتمكن أصحاب المصالح من الإتصال بالإدارة للتعبير عن أي شأن يخص حقوقهم.					
٣١	تقوم الشركة بإبلاغ الدائنين بالمصاعب التي تواجهها وذلك لضمان حقوقهم.					
	مبدأ الإفصاح والشفافية					
٣٢	يتم الإفصاح أهداف الشركة والنتائج المالية ونتائج العمليات بشكل كامل.					
٣٣	تفصح الشركة عن كبار المساهمين فيها وحقوق التصويت وعمليات الأطراف ذات العلاقة.					
٣٤	يتم الإفصاح عن معلومات أعضاء مجلس الإدارة و سياسات مكافآتهم بشكل كافي.					
٣٥	يتم الإفصاح عن عوامل المخاطر المتوقعة في الشركة.					
٣٦	يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة في الأردن.					
٣٧	تعتمد الشركة مدقق خارجي مستقل وقابل للتغير كل فترة للتأكد من تمثيل القوائم المالية للمركز المالي وأداء الشركة.					
٣٨	يكون المدققون الخارجيون قابلون للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين عند الحاجة لذلك.					
٣٩	ترتبط لجنة التدقيق بمجلس الإدارة بشكل مباشر.					
٤٠	يوجد سهولة في الحصول على المعلومات من قبل المستخدمين المختلفين بالوقت المناسب وبتكلفة مناسبة.					
٤١	تقوم الشركة بنشر قوائم مالية مرحلية خلال السنة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة						
٤٢	يستند أعضاء مجلس الإدارة على معلومات كاملة لإتخاذ القرارات المناسبة للشركة.					
٤٣	يقوم مجلس الإدارة بمعاملة كافة المساهمين بصورة عادلة.					
٤٤	يقوم مجلس الإدارة بتطبيق مهامه وفق معايير أخلاقية عالية. (النزاهة، السرية، المسؤولية، العدالة، الخ.)					
٤٥	يشرف مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع أهدافها.					
٤٦	يشرف مجلس الإدارة على تعيين كبار الموظفين وتحديد رواتبهم ومعايير مكافآتهم.					
٤٧	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح.					
٤٨	يقوم مجلس الإدارة بتكليف أعضاء مستقلين لممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة.					

المتغير التابع: جودة الإبلاغ المالي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١	إنّ المعلومات المالية المنشورة تعتبر قادرة على احداث تغيير في القرارات.					
٢	تتصف المعلومات المالية في الشركة بالخاصية التوكيدية لنتائج القرارات السابقة.					
٣	جميع المعلومات الضرورية موجودة ومعبر عنها بشكل كامل.					
٤	إنّ المعلومات الموجودة في التقارير خالية من التحيز وتمثل الظاهرة الاقتصادية					
٥	تحافظ الشركة على الثبات بإستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية في عدة					
٦	يتم تطبيق طرق القياس والتقدير بدون أخطاء مادية.					
٧	تطبّق طرق القياس والتقدير بشكل حيادي دون تحيز.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨	تتوفر المعلومات المناسبة لصناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في					
٩	تعتبر المعلومات المنشورة سهلة الفهم بالنسبة لجميع المستخدمين المحتملين.					
١٠	يتم تصنيف المعلومات بشكل جيد.					
١١	تقوم الشركة بعرض المعلومات بشكل واضح.					

انتهت الأسئلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢)

أسماء الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
١	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	٢١	مصانع الإسمنت الأردنية
٢	الألبان الأردنية	٢٢	البوتاس العربية
٣	العامة للتعدين	٢٣	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية
٤	العربية لصناعة الألمنيوم (آرال)	٢٤	الأردنية لصناعات الصوف الصخري
٥	الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج)	٢٥	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
٦	الوطنية لصناعة الصلب	٢٦	الوطنية لصناعة الكلورين
٧	دار الدواء للتنمية والإستثمار	٢٧	الموارد الصناعية الأردنية
٨	مصانع الأجواخ الأردنية	٢٨	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك-الأردن)
٩	مصانع الخزف الأردنية	٢٩	الصناعات الهندسية العربية
١٠	مصانع الورق والكرتون الأردنية	٣٠	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
١١	مناجم الفوسفات الأردنية	٣١	الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية
١٢	الأردنية لصناعة الأنابيب	٣٢	حديد الأردن
١٣	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيماوية	٣٣	العربية للصناعات الكهربائية
١٤	الجنوب لصناعة الفلاتر	٣٤	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
١٥	الصناعات الكيماوية الأردنية	٣٥	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
١٦	العالمية للصناعات الكيماوية	٣٦	رم علاء الدين للصناعات الهندسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧	الإستثمارات العامة	٣٧	الدولية للصناعات الخزفية
١٨	الأردنية للتطوير والإستثمار المالي	٣٨	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
١٩	الاردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)	٣٩	الوطنية للدواجن
٢٠	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك الكهربائية	٤٠	المتكاملة للمشاريع المتعددة

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
٤١	الوطنية لصناعات الألمنيوم	٥٧	عافية العالمية
٤٢	المصانع العربية الدولية للأغذية والإستثمار	٥٨	القدس للصناعات الخرسانية
٤٣	دار الغذاء	٥٩	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
٤٤	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة	٦٠	الحياة للصناعات الدوائية
٤٥	العربية لصناعة المواسير المعدنية	٦١	إتحاد النساجون العرب
٤٦	الإقبال للطباعة والتغليف	٦٢	الألبسة الأردنية
٤٧	العامة للصناعات الهندسية	٦٣	أساس للصناعات الخرسانية
٤٨	البترول الوطنية	٦٤	مصانع الكابلات المتحدة
٤٩	أمانة للإستثمارات الزراعية والصناعية	٦٥	الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
٥٠	مغنيسيا الأردن	٦٦	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
٥١	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	٦٧	فيلادلفيا لصناعة الأدوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٢	الدولية لصناعات السيليكا	٦٨	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
٥٣	الكندي للصناعات الدوائية	٦٩	رخام الأردن
٥٤	الترافرتين	٧٠	سنيورة للصناعات الغذائية
٥٥	الأردنية لإنتاج الأدوية	٧١	سبأ لسكب المعادن
٥٦	الوطنية الأولى لصناعة وتكرير الزيوت النباتية	٧٢	اسمنت الشمالية
٧٣	مصفاة البترول الأردنية		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣)

أسماء محكمي الإستبانة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
١	الأستاذ الدكتور غسان مطارنة	جامعة آل البيت
٢	الأستاذ الدكتور احمد العمري	جامعة اليرموك
٣	الاستاذ الدكتور ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
٤	الاستاذ الدكتور محمود قاقيش	جامعة اليرموك
٥	الدكتور محمد دباغية	جامعة عمان الأهلية
٦	الدكتور عبد الرحمن الدلابيح	جامعة آل البيت
٧	الدكتور محمد الحدب	جامعة آل البيت
٨	الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
٩	الدكتور حسان الحاج احمد	جامعة عمان الأهلية
١٠	الدكتورة ايناس العبادي	جامعة عمان الأهلية
١١	الدكتور مروان ارشيدات	جامعة عمان الأهلية
١٢	الدكتور غالب أبو رمان	الجامعة الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com